

كتب سياسية

مجموعة مصرية ١٠٠٪



الكتاب للناس والدارثون



عمرى مافظ
محمود الشرفاوى

كتب سياسية
الكتاب الثامن والثلاثون

أفريقيا

في طريق الحرية

حمدي ماقظ
محمود الشقراوى

هذا الكتاب

أفريقيا القارة السوداء - كما يسميها الاستعماريون - بدأت تصحو من غفوتها ، وتحطم الأصفاذ التي كبلت بها طويلا ، وقامت شعوب القارة العذراء بثورات عارمة ضد الاستعمار الأوربي الذي كان يستنزف دمها ، وينهب خيراتها ، ويستولي على مواردها الأولية ، ويترك شعوبها في فقر مدقع ، وجهل مطبق .

نقول بدأت الحركات التحررية ، تسرى في القارة العذراء ، قوية تدمم الأرض تحت أقدام الاستعمار الذي يتهاوى تحت مطارق الأيدي المؤمنة بحقها في الحرية والاستقلال .

وقصة الاستعمار في أفريقيا ، قصة محزنة .. سطرتها يد الخيانة والفتر والخذاع . فقد دخل الاستعماريون أفريقيا تحت ستار نشر المدنية والحضارة حيناً ، وبِقوة الحديد والنار حيناً آخر . ومضى الاستعمار الجشع ، يلبغ في دماء الأفريقيين في ضراوة ، حتى ترك شعوب أفريقيا ذماء لا تسكن سكون الموتى ، ولا تنبض بالحياة !

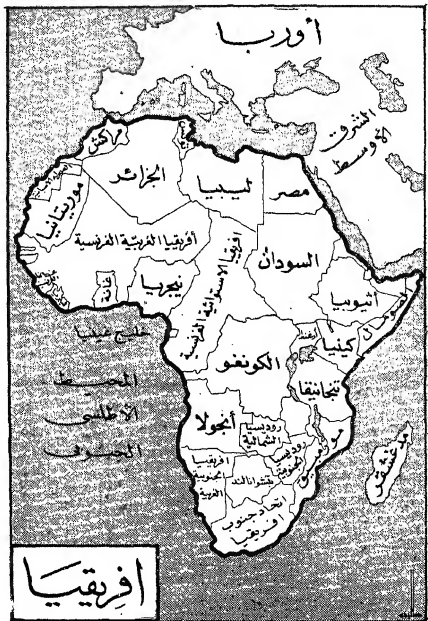
بيد أن الشعوب لا تقهر أبداً ، وهي ان استكانت للظلم ، ردحا من الزمن فانما لكي تضمد جراحها ، ثم .. تنهض كالعملاق الجبار يستعيد حريته التي سلبها منه الاستعمار .

وهذا الكتاب يصور الصراع الجبار ، الذي نشب بين احرار أفريقيا وبين الاستعمار . وقد انتهى هذا الصراع بانتصار الاحرار انتصارا كاملا في بعض بلدان أفريقيا كفانا مثلا ، ومازال قائما في بعض البلدان الأخرى كالكمرون وكينيا ، وسينتهي حتما هذا الصراع الكرهيب بانتصار قوى التحرر على قوى الشر .

وان « لجنة كتب سياسية » اذ تقدم هذا الكتاب - للقارىء العربى -
ترجو ان تجد فى القاهرة - قريبا - معهدا للعلوم والدراسات
الافريقية ، يسعى لكشف نواحي القارة امام عيوننا ويخلق فى عقولنا
وعيا افريقيا مستنيرا ويشارك مع كل العاملين من كل انحاء الارض
على تقدم شعوب القارة ورفاهيتها • وذلك لان مصر تعتبر بحق -
حارسة الباب الشمالى للقارة - والتي تعتبر صلتها بالعالم الخارجى
جميعا •

ان ظل الاستعمار الاوروبى يتقلص من القارة الافريقية ، وستعود
الارض الطيبة حتما الى اصحابها الحقيقيين ، وتصبح افريقيا
للافريقين •

« لجنة كتب سياسية »



تمهيد

ما كادت الحرب العالمية الأولى تفضح أوزارها ، حتى ضمت بريطانيا الى امبراطوريتها معظم مستعمرات المانيا فى افريقيا ، فاصبحت مستعمرة القسم الاكبر من اراضى تلك القارة السوداء ، التى اصبحت بعد ضياع الهند والشرق الاقصى ، واقترب أفول نجم الاستعمار من الشرق الاوسط . الامل الوحيد للاستعمار البريطانى .

وقد قال المستر بيغن وزير خارجية الحكومة البريطانية فى ٢٢ يناير سنة ١٩٤٨ أمام مجلس العموم : « يجب أن يدعم اتحاد غرب أوروبا من الناحية الاقتصادية ، ان ممتلكات ما وراء البحار التى فى عهدة بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والبرتغال ، هذه الاراضى بها مواد خام ومواد غذائية وامكانيات هائلة . لو أرادت أوروبا الغربية أن تحقق توازنا عالميا ، فعليها أن تنمى تلك الامكانيات » .

بيد ان الحطة الاقتصادية هذه ، وهى لا تكون الا الشطر الاول من الحطة العامة ليست من شأن اللول الاستعمارية الاوربية وحدها ، فان مشروع غرب أوروبا ومشروع أوروبا المتحدة ، ومشروع ايزنهاور ، جميعا ، من صنع المستر جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية . .

ويقول دالاس : « تستطيع افريقيا ان تجعل أوروبا الغربية مستقلة تمام الاستقلال عن أوروبا الشرقية ، وهو هدفنا » .

وفى شهر يونيو سنة ١٩٥٣ ، نشرت جريدة « صدى مراكش » سلسلة من المقالات وصفت فيها بأسهاب خطط الغرب . . فى المغرب نفع القيادة العامة لسلاح الطيران الاستراتيجى الأمريكى فى مدينة أوباها « فى ولاية « نبرازكا » ومن هناك يدير الجنرال « لومى » .

مراكز ثلاثة في العالم : الأول في جزر من المحيط الهادى ، والثانى في بريطانيا ، والثالث في مراكش + والطيران الاستراتيجى هو المختص بالقاء القنابل الذرية في حالة الحرب +

وفي مراكش تدار القواعد الست الامريكية - الفرنسية من مركز « نواسور » على بعد ٢٥ كيلو مترا من الدار البيضاء ، بعد أن طرد ٦٠٠٠ عربى من العزب المجاورة +

واذا انتقلنا شرقا الى الجزائر ثم تونس ، وجدنا أن ميناء الجزائر أصبح أول مستودع للبترول في البحر الابيض المتوسط + وليبيا قاعدة بريطانية أمريكية +

والحبشة بها قاعدة أمريكية في أديس ابابا .

وفي كينيا توزع الجوائز على الجنود وصف الضباط والضباط الذين يقتلون أكبر عدد من الفدائيين (الماو - ماو) +

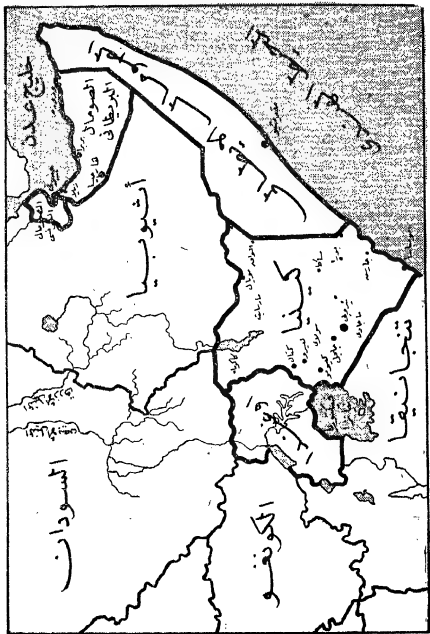
وفي مستعمرة الكنفو البلجيكية توجد أغنى مناجم الاورانيوم + وكتب الدكتور « بورهوب » في كتابه عن الطاقة الذرية يقول : « قدر الخبراء أن ٩٠ فى المائة من الاورانيوم الخام الرفيع بين ايدي أمريكا » +

وقد أوضح المستر « فندنبرج » رئيس لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكى في مذكراته التى نشرت بعد وفاته أن الولايات المتحدة الامريكية وضعت في سنة ١٩٤٧ ، شرطا هاما في مقابل منح مساعدة مارشال لبريطانيا ، هو تنازل بريطانيا لأمريكا عن أسهمها في شركات الاورانيوم في مستعمرة الكنفو البلجيكية + وفي نفس السنة اشترى « روكفلر » - المليونير الامريكى - جزءا كبيرا من مناجم الذهب والاورانيوم ، كما اشترى حصة شركة صناعية أخرى في جنوب افريقيا +

وقد كتبت جريد « راوند تيبيل » في عدد مارس سنة ١٩٥٣ تقول : « أن الأهمية الاستراتيجية لكل من مراكش وتونس ومدغشقر وأفريقيا الغربية الفرنسية هي من شأن القيادات البحرية الأمريكية والبريطانية والفرنسية معا . . ولن يمكن انقاذ هذه المناطق من الغزو الروسي وإبقائها في حظيرة المعسكر الغربى الا بتوحيد جميع القوات الغربية فيها » .

ومهما يكن من شئ . . فان أعمال الانتفاض على الاستعمار ، بدت تعم أفريقيا وآسيا . . ففي كينيا ادوع حركة تحريرية ، وأوغندا ونيجريا فى سبيلهما الى الحرية . . وفى الصومال . . والكمرون . . ونياسالاند . . وساحل الذهب . . وفى كل مكان . . تهب الشعوب ، مناضلة عن حقها فى الحرية والاستقلال . .

ونحن - فى هذا الكتاب - نورد امثلة ، للشعوب الحية ، التى تكافح فى سبيل الحياة الحرة الكريمة . .



كينيا

تقع كينيا على ساحل المحيط الهندي فيما بين نهر أومبا ورأس
ديك ، وتمتد في الداخل حتى بحيرة فكتوريا وأوغندة . ويبلغ عدد
سكانها ٢٠٩٣٠٠٥ نسمة ، ومن هؤلاء :

أوربي	٢٩٠٠٠
هندي	٩٩٠٠
عربي	٢٣٩٠٠
أفريقي	٥٥٥٠٠

قبل سنة ١٨٨٤ وإلى الشمال من مستعمرة موزمبيق البرتغالية ،
كانت تمتد منطقة واسعة ، كفيلة بأن تجذب أنظار الاستعمار في
الوقت المناسب ، إذ لم تكن مملوكة لأي دولة أوروبية ، بينما كان
سلطان زنجبار يدعى حق السيادة عليها . وفي تلك السنة
(١٨٨٤) وصل المغامر الألماني كارل بيزرز إلى زنجبار ، ومعه بعض
الرفاق . وبفضل المعونة التي قدمها لهم أحد البيوت التجارية
الألمانية ، في زنجبار توغلوا في الداخل ، ولم تمض عشرة أيام حتى
عاد الرجل ومعه اثني عشرة معاهدة موقع عليها من عدد من الزعماء
الوطنيين الذين لم يدركوا حقيقتها والغرض منها . وقد استطاع
نتيجة لهذه المعاهدات أن يضع مساحة قدرها ٦٠٠٠٠ ميل مربع
تحت حماية الشركة الألمانية ، التي سبق أن أنشأها . وعاد
إلى برلين حيث أعاد تنظيم الشركة وأطلق عليها اسم شركة « أفريقيا
الشرقية الألمانية » . واستطاع أن يحمل « بسمارك » على أن يعلن
حماية الحكومة لها ، ولقد دهش الناس من تصرف الوزير الألماني إذ
يعلمون أنه كان معارضا لمشروع بيزرز ، ولكن الحقيقة أن بسمارك

كان يتصرف فى حذر فلا يريد ان يتخذ موقفا ايجابيا الا اذا كان النجاح حليف المشروع . وعلى الرغم من مشاغل الانجليز فى آسيا والمترتبة على التوسع الروسى ، فانهم لم ينظروا بعين الارتياح الى تلك الجهود التى تبذلها المانيا فى افريقيا الشرقية . وقبل وصول « كارل بيترز » بشهور قلائل توغل المكتشف الانجليزى سير هارى جونستون الى منطقة جبل كليمنجارو وعقد عددا من المعاهدات مع بعض الزعماء الوطنيين وكان ذلك فى سنة ١٨٨٥ ، ولما كان للفرنسيين اطماع فى شرق افريقيا فقد اتفقت الدول الاوربية الثلاث : انجلترا وفرنسا ومانيا على تأليف لجنة لتسوية اوجه الخلاف بينها ، ولتقرر ما اذا كانت المنطقة ملكا لسلطان زنجبار ؟

وصدر قرار اللجنة فاذا به يسمح للسلطان بجزييرتى زنجبار وبميا الى جانب شقة ساحلية عرضها ١٠ أميال وطولها ٤٠٠ ميل لبريطانيا ، والجنوبية لمانيا . أما فيما وراء هذه المنطقة الساحلية فقد اقتسمه الانجليز والالمان وكان خط التحديد يمتد غربا حتى بحيرة فكتوريا وفى مقابل ذلك أطلقت يد فرنسا فى مدغشقر .

وهنا تقدمت شركة افريقيا الشرقية الامبراطورية وشركة افريقيا الشرقية الالمانية الى السلطان تطلبان استئجار منطقة النفوذ الخاصة بكل منهما .

ولكن المنطقة الداخلية هى التى أصبحت موضع الخلاف . وتساءل الانجليز : هل نترك حرية التوسع لمانيا حتى تلتقى بدولة الكنفو الحرة عند بحيرة تنجانيقا وبذلك تسد الطريق على المشروع البريطانى الخاص بمد خط حديدى عبر القارة من مدينة الرأس فى أقصى الجنوب الى القاهرة فى الشمال ؟

وهل تكون أوغندا من نصيب الانجليز أم الالمان ؟

وأخذت المسألة الثانية تشغل الاذهان ، خصوصا عندما وصل

كارل بيترز الى عاصمة أوغندا وعقد معاهدة مع ملكها . ولكن المشروع فشل ، ذلك لأنه في أول يوليو سنة ١٨٩٠ وقعت ألمانيا وانجلترا معاهدة « هليجولاند » وبمقتضاها حصلت ألمانيا على شبه جزيرة « هليجولاند » ذات الاهمية الاستراتيجية لألمانيا نفسها ، وفي مقابل ذلك (فيما يختص بأفريقيا الشرقية) تنازلت عن دعاويها في أوغندا ، وجزيرتي زنجبار وبمبا ومنطقة ويتو (الواقعة على ساحل أفريقيا الشرقية البريطانية) ونياسالاند واستغلت بريطانيا الفرصة فأعلنت حمايتها على نياسالاند وزنجبار وبمبا وأوغندا .

وكانت الحكومة البريطانية قد أرسلت لجنة لفحص أحوال شركة أفريقيا الشرقية البريطانية ، وجاء في تقرير اللجنة (ان تاريخ شركة أفريقيا الشرقية البريطانية خلال السنوات الخمس الاخيرة وحالتها الراهنة ، يوضحان بجلاء اخفاق التجربة التي قامت على وضع الادارة والتجارة في أيد واحدة ، فيما يختص بهذا الجزء من أفريقيا ، وان الاسراع بوضع حد لهذا النظام يكون أفضل بالنسبة الى الشعوب الوطنية والتجارة البريطانية ، وللشركة نفسها)

واشتريت الحكومة البريطانية حقوق الشركة وممتلكاتها في أفريقيا الشرقية وأوغندا مقابل ربع مليون جنيه ، وفي سنة ١٨٩٤ أعلنت الحماية على أوغندا ، كما أعلنت الحماية أيضا على أفريقيا الشرقية البريطانية في العام التالي وكانت حدود الاخيرة تنتهي عند نيقاشا ، وفي سنة ١٩٠٢ أضيفت اليها مقاطعات نيقاشا وكيسومو ، والاولى تصلح لسكنى الرجل الابيض ، أما الثانية فاقتطعت من أوغندا ، وبذلك وصلت حدود أفريقيا الشرقية البريطانية الى بحيرة فيكتوريا .

ومنذ اعلان الحماية كان على رأس هذه المحمية مندوب مسئول امام وزارة الخارجية البريطانية ، ولكنها أصبحت من أول أبريل

سنة ١٩٠٥ من اختصاص وزارة المستعمرات ، وفي نوفمبر سنة ١٩٠٦ وضعت تحت اشراف حاكم وقائد لقوات الاحتلال .

وفي ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٠ تقرر ضمها الى الممتلكات البريطانية باسم مستعمرة كينيا ، وبذلك أصبحت من مستعمرات التناج . أما الاراضي الواقعة على الساحل ، والتي كان قد سبق استئجارها من سلطان زنجبار فقد أطلق عليها اسم « محمية كينيا » .

وفي ١٥ يوليو سنة ١٩٢٤ وقعت معاهدة مع ايطاليا وبمقتضاها تنازلت بريطانيا لاطاليا عن نهر جوبا ومنطقة على الجانب البريطاني من النهر يتراوح عرضها بين ٥٠ و ١٠٠ ميل ، وتم التسليم رسميا في ٢٩ يوليو سنة ١٩٢٥ ، وبذلك تنازلت بريطانيا عن جزء من كينيا دون أن يكون لأهل البلاد أنفسهم رأى في الامر .

ويلاحظ بعض الكتاب أنه منذ بداية استعمار كينيا حتى نهاية الربع الاخير من القرن الحالى تناقص عدد سكانها بمقدار الثلثين ، فقد مات منهم ٥٠٠٠٠٠ خلال الحرب العالمية الاولى ، وهلك بسبب المجاعة ووباء الانفلونزا ١٥٠٠٠٠ في سنة ١٩١٨/١٩١٩ .

هذا بالنسبة للافريقيين ، أما بالنسبة للاوربيين ، فان عددهم ارتفع من ٣١٧٥ في سنة ١٩١١ الى ٩٦٥١ في سنة ١٩٢١ ، وفي سنة ١٩٢٦ ارتفع العدد الاخير الى ١٢٥٢٦ نسمة .

ولكى يتاح لنا التعرف على العوامل الاساسية التى تكمن وراء ثورة شعب كينيا ، ينبغي لنا أن نتعرض للسياسة الاستعمارية التى اتبعت ازاء الاراضى لانها - فى الحقيقة - تمثل العامل الاقتصادى فى الحركة القومية ، التى نجدها فى المستعمرات التى يملكها الرجل الابيض فى القارة الافريقية .

ان سياسة التمييز العنصرى ، وابعاد الافريقى عن الادارة ، والقيود المفروضة على حياته الاجتماعية ، هدفها تمكين الرجل

الابيض من السيطرة على اقتصاديات المستعمرات . ولما كانت الزراعة هي العنصر الرئيسى فى النظام الاقتصادى اكتسبت الاراضى أهمية قصوى بالنسبة للطرفين : المستعمر الاوروبى وأهل البلاد الاصليون .

بدأ المستعمرون البريطانيون فى الاستحواذ على الاراضى من الوطنيين أو من شركة أفريقيا الشرقية منذ بداية القرن التاسع عشر ، وسياسة نقل الاراضى الى أيدي البيض وضع أساسها سير شارل اليوت الذى عين مندوبا ساميا سنة ١٩٠٠ اذ كان يرى أنه لابد للسكة الحديدية التى أنشئت من أن تغطى نفقاتها ، ولا يتحقق هذا الهدف الا بملء المناطق الحالية من السكان أو الاستغلال بالمستعمرين .

وكانت السياسة المرسومة منذ البداية هي تحويل كينيا الى مستعمرة للرجل الابيض . وتمهد أرادت بريطانيا فى سنة ١٩٠٢ تخصيص جزء من أفريقيا الشرقية التابعة لها فى انشاء وطن قومى للصهيونية ، ولكن الفكرة لم تخرج الى حيز التنفيذ ، وذلك لان الصهيونية العالمية عارضت الفكرة ، لانها كانت تتطلع الى فلسطين .

وطبقت بريطانيا فى كينيا النظام الاقطاعى ، فاعتبرت الارض ملكا للتاج البريطانى على أن يكون أصحابها الوطنيون مستأجرين وبذلك يتسنى نزع الارض منهم ونقلهم من مكان الى آخر طبقا لما تراه السلطات .

وفى نفس السنة (١٩٠٢) خولت الحكومة البريطانية للمندوب السامى أن ينقل أراضى التاج لمن يشاء ، وصدر فى نفس السنة (أيضا) قانون أراضى التاج ، وبمقتضاه أصبح للحاكم حق بيع الاراضى لمن يريد لغاية ١٠٠٠ فدان وتأجيرها لمدة ٩٩ سنة ، وعند

انتهاء مدة الايجار تعود الارض الى الحكومة دون تعويض ، ونص القانون كذلك على أنه لايجوز للمستأجر التنازل عن الارض الا بموافقة المندوب السامي .

وكانت السلطات الحاكمة تقدم المساعدات للمستعمر الاوربي ، فمثلا في سنة ١٩٤٣ قدمت الى الفلاحين الاوربيين ١١٧٠٠٠ جنيه لمساعدتهم على استغلال أراضى جديدة فضلا عن حمايتهم ضد الحسائر التى قد يتعرضون لها ، بينما لم تفعل شيئا كهذا لأهل البلاد الاصليين .

ومما لا شك فيه أن منح مساحات كبيرة من أغنى الاراضى وأوفرها انتاجا لعدد يسير من الاوربيين معناه أن القوة الاقتصادية يحتكرها الرجل الابيض .

وعندما تفاقم أمر الثورة الوطنية فى كينيا التى عرفت بشورة « الماو ماو » وعجزت القوات العسكرية ، والقوانين الاستثنائية وأنظمة الطوارئ عن القضاء عليها ، لجأت الحكومة البريطانية الى تعيين لجنة للتحقيق وتقديم النصح للحكومة .

وفى سنة ١٩١٣ شكلت اللجنة ، لدراسة الاوضاع القائمة فى كينيا والاحوال التى تسودها وشنون السكان الافريقيين ، ورفع تقرير الى الحكومة تضمنه توصياتها ومقترحاتها لمعالجة الامور ومواجهة المشاكل وقرار النظام فى كينيا :

وفى ١٣ يونيو سنة ١٩٥٥ أصدرت لجنة التحقيق الملكية تقريرا ضخما عن كينيا ومشاكلها . وقد احتوى تقرير اللجنة على أرقام وبيانات غاية فى الخطورة ، وجاءت أكبر دليل على الغبن والظلم الفادح النازلين بذلك القطر الافريقى والشعب الكينى .

وذكر فى التقرير أن عدد السكان الافريقيين يبلغ ٥ ملايين و٣٠٠ ألف نسمة وأن عدد السكان البيض ، ومعظمهم من البريطانيين ،

يبلغ ٤٣ ألف نسمة ، أى أقل من نسبة واحد فى المائة من مجموع سكان البلاد .

وتتولى تلك الاقلية الضئيلة مقاليد الحكم فى البلاد ، وتتحكم فى جميع مرافقها الاقتصادية والتجارية والزراعية والمالية والصناعية بحيث لا يبقى للأفريقيين الذين تزيد نسبتهم على ٩٩ فى المائة من مجموع السكان شيء اللهم سوى التطلع بحزن وأسى لمصيرهم السيئ .

وجاء فى تقرير لجنة التحقيق أيضا : « ان مساحة أراضى كينيا التى تصلح للزراعة والمراعى تبلغ ٦٤ ألف ميل مربع . وهذه الاراضى مقسمة الى درجات من حيث الجودة والخصب وامكانية الرى والاستغلال ، ومن هذه الاراضى ما يعرف بالاراضى المرتفعة ، وهى أخصب أراضى كينيا وأحسنها وأكثرها انتاجا وأسهلها استغلالا وتبلغ مساحة هذه الاراضى المرتفعة ١٢ ألف ميل مربع - أى أكثر بقليل من خمس أراضى البلاد - وهى جميعها بأيدى السكان البيض ، حتى غدت تعرف بالاراضى البيضاء المرتفعة .

أما السكان الأفريقيون فهم يعيشون على ٥٢ ألف ميل مربع من الاراضى الباقية وهى تعرف بأراضى التاج ، وهذه الاراضى رديئة ووعرة والماء فيها قليل وأقل صلاحية للزراعة والاستغلال من الاراضى التى يستولى عليها البيض ، حتى أصبحت تعرف بأراضى البرارى والقفار .

وهال لجنة التحقيق الملكية البريطانية هذا الوضع الخطير ، وقالت أنه السبب الرئيسى فى اندلاع نيران الثورة . وأوصت اللجنة الحكومة البريطانية بوجود السماح للأفريقيين بالانتفاع بالمساحات الواسعة التى يسيطر عليها البيض بنسبة ٣٠٠ ميل مربع للشخص الواحد ، كذلك أوصت اللجنة بضرورة تزويد الكينيين بالقروض والآلات الزراعية والبذور ليستطيعوا استغلال سائر الاراضى وانتشالهم من وهدة الحالة التى يعيشون فيها .

ولما اطلع السكان البيض فى كينيا على تقرير لجنة التحقيق الملكية ثاروا ، واحتجوا على التوصيات والمقترحات التى اشتملت عليها التقرير ، وقرروا رفض السماح للافريقيين بدخول الاراضى المرتفعة (الحصبة) ومنعهم من أن تطاها أقدامهم ، وأقسم السكان البيض - ومعظمهم من البريطانيين - على معارضة توصيات لجنة التحقيق مهما كلفهم الامر !

والسبب الثانى لثورة الشعب الكينى ، هو نظام العمل .

فقد أخذ المستعمرون البريطانيون يهاجرون الى كينيا منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث يملكون الاراضى ، ثم اشتدت هجرتهم بعد سنة ١٩١٣ حيث بدأت رقعة الاراضى التى فى حوزتهم تتسع كثيرا ، ومن هنا بدأت تواجههم مشكلة توفير الايدى العاملة اللازمة للعمل فى المزارع . وفكر المستعمر ، ولجأ الى نظام التعاقد ، فى سنة ١٩١٠ ويرمى هذا النظام الى اعادة الوطنيين الذين يضطرون الى مغادرة المناطق المحجوزة أو المخصصة رسميا لهم حيث يعملون فى الزراعة أو الرعى ، وإذا اكتشف أن واحدا من هؤلاء يحاول الفرار فإن على الموظف الحكومى المختص أن يعيده الى مكانه الاصلى .

وفى سنة ١٩١٨ صدر قانون آخر ينص على أنه : (من المرغوب فيه لتشجيع العمال الوطنيين على الإقامة فى المزارع - أى التى يملكها الاوربيون - ومن أجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنظيم معيشة الوطنيين فى غير الاماكن التى حددتها لهم الحكومة . . فانه اذا شاء أحدهم أن يعيش خارج الاماكن فعليه أن يعقد اتفاقا للعمل لدى أحد الملاك الاوربيين ، ويجب ألا تقل مدة التعاقد على سنة وألا تزيد عن ثلاث سنوات) .

. أما الاجر الذى يتناوله الفرد فى العمل الزراعى أو اليدوى فيتراوح بين ٣٠ و ٦٠ قرشا فى ثلاثين يوما .

والسبب الثالث للثورة هو التمييز العنصرى فى كينيا .

يقول الزعيم « كنياثا » ان الفقراء هم الذين يدفعون ثمن تعليم الاغنياء ، أى أن الضرائب التى يدفعها الافريقيون ويلقون أشد المصاعب فى أدائها بسبب فقرهم وضالة مواردهم ، تخصص لتعليم الطبقة الارستقراطية البيضاء التى تحتكر ثروة كينيا .

وتهتم الادارة البريطانية فى كينيا بالتعليم الاولى ، فقط ، أما التعليم المتوسط والثانوى والعالى فيلقى الاهمال ، وبهذا تتجه السياسة التعليمية الى منع قيام طبقة مثقفة خوفا من أن تصبح عاملا فى انهاء الوعى القومى مما يتعارض مع مصلحة البيض .

أما الخدمات الصحية والاجتماعية فليس لها وجود تقريبا ، اللهم الا اذا اعتبرنا السجون من الخدمات الاجتماعية !

وقد بدأت الحركة التحررية فى كينيا فى سنة ١٩٠٥ حينما ثارت قبيلة ناندى ، وقبيل الحرب العالمية الاولى قامت ثورة فى صفوف قبيلة « جيريانا » من « البانوى » ، وذلك حين حاولت السلطات نقلها من موطنها الى مكان آخر طمعا فى اراضيها .

وبانتهاء الحرب العالمية الاولى ، توافرت عدة أسباب للثورة ، فبسبب الكساد الذى ساد العالم فى سنة ١٩٢١ عمد الفلاحون الاوربيون الى خفض اجور العمال الوطنيين بمقدار الثلث .

وترتب على هبوط قيمة العملة (وهى الروبية الفضية) استعمال الشلن المستعمل فى افريقيا الشرقية ، وهذه التقلبات اوجدت شعورا بالقلق بين الاهالى ، وعلى الرغم من ذلك فان الحكومة رفعت الضريبة من ١٢ الى ١٦ شلنا ثم قررت السلطات البريطانية منح ألف مزرعة للجنود الانجليز السابقين ، ولما عاد جنود كينيا الذين اشتركوا فى الحرب الى بلادهم ، رأوا كيف أخرجت قبائلهم وأسراتهم من الاراضى التى كانوا يقيمون فيها .

وفي هذه الظروف كون « هارى ثوكو » جمعية افريقيا الشرقية الوطنية وتستهدف الدفاع عن حقوق المواطنين الاقتصادية والسياسية ، وبذلك يمكننا أن نقول ان الحركة القومية المنظمة قد بدأت لأول مرة فى تاريخ كينيا . ومضى الزعيم « هارى ثوكو » يعقد الاجتماعات ، التى يفد اليها الآلاف ، وأخذ يتحدث اليهم عن الحقوق السياسية والاجتماعية المسلوبة فى ظل الاستعمار .

ونلاحظ استخدام هارى ثوكو للدين كوسيلة لبعث الوعى القومى ، وبيان شرعية مطالب الشعب . ولهذا كان يقول : « ان الله لا يميز بين الابيض والاسود » .

وهكذا عرفت الجماهير أن الاديان السماوية تنادى بالمساواة ، وتستنكر التمييز بين الناس بسبب الجنس أو اللون .

ولما شعرت السلطات البريطانية بقوة هارى ثوكو ، والمخاطر الكامن وراء دعوته ، قبضت عليه وزجت به فى سجن نيروبي ، وتجمع آلاف من الشعب حول السجن ، وطالبوا بالافراج عن الزعيم . ولكن السلطات الحاكمة أمرت قوات البوليس بإطلاق النار على الشعب ، فدوت الطلقات وانطلق الرصاص يدمدم ، ويجندل الاحرار ، فى خسة وبذالة . . . وبلغ عدد القتلى ثمانية عشر شخصا .

وصدر الامر بنفى رئيس الجمعية هارى ثوكو واثنين من أقربائه دون محاكمة ، فوكلت الجمعية المحامى الاوروبى « دراىكون » للدفاع عنهم ، وأخذ الناس يجمعون له المال ، حتى اذا اجتمع لديه مبلغ كبير . . . حزم حقائبه وولى هاربا . . . وعندئذ عرف الشعب الكينى أن السياسة والقانون معا فى خدمة الرجل الابيض ، يستغل بها الرجل الاسود أبشع استغلال .

وعمدت الحكومة الى حل الجمعية ، واعتبرتها غير قانونية ، فتحول نشاط الجمعية ، العلنى ، الى نشاط سري ، وتكونت الخلايا فى كل

مكان ، واضطرت حكومة الامبراطورية الى الاعتراف بما يعانيه الافريقيون من ألم ، فشكل البرلمان البريطاني لجنة للتحقيق في مشكلة الاراضي وغيرها من المشاكل التي تهم مصالح الشعب في كينيا ، وفي سنة ١٩٢٤ جاءت اللجنة برئاسة « أورمسبي جور » ، ولما كانت جماعة افريقيا الشرقية ، ممنوعة من مزاولة أى نشاط ، اجتمع فريق من شباب كينيا وكونوا جماعة « كيكويو » المركزية ، وأعدوا مذكرة أقرها الزعماء والرؤساء متضمنة كافة المسائل موضع الشكوى ..

وعادت اللجنة الى بلادها ، لترفع تقريرها عن الحالة في كينيا ، ولكن الحكومة البريطانية لم تفعل شيئا جديا لرعاية الافريقيين .

وعملت جمعية كيكويو على دعم مركزها ، وتوسيع نطاق نشاطها وتقوية الصلات بينها وبين الجماهير ، وظلت تتزعم حركة الكفاح الشعبى في كينيا ، بقيادة الزعيم « جومو كنياتا » .

وجومو كنياتا واحد من أبناء كينيا الذين لم يقنعوا بقشور العلم التي يمنحها المستعمرون لابناء وطنه ، فسافر الى انجلترا ، والتحق بجامعة اكسفورد حيث حصل على اجازة عالية في علم الاجناس . وتزوج جومو كنياتا من انجليزية لا تؤمن بالتمييز العنصرى ، بسبب اللون أو الجنس . ومما لا شك فيه أن الزعيم تشبع بمبادئ الحرية والديمقراطية التي يطبقها المستعمر في بلده ، وأدرك مدى التدهور الذي تردت فيه بلاده ، فقرر أن يقوم بعمل ايجابى .

وجومو كنياتا من المؤسسين الاولين لجمعية كيكويو المركزية ، ثم أصبح الامين العام لها ، ونشر في بريطانيا كتابا بعنوان « كينيا » ، كى يوضح قضية بلاده للرأى العام البريطانى .

وفى خلال الحرب العالمية الثانية جندت بريطانيا ابنساء كينيا ، ودفعت بهم الى ميدان القتال فى شرقى افريقيا ، وفى مدغشقر ،

واليابان . واستخدمت القوات البريطانية عددا كبيرا من العمال الكينيين ، ونلاحظ أن المستعمرين طلبوا من السلطات العسكرية ألا تستخدم أهل كينيا في هذه الاعمال لانها تدفع لهم أجورا مرتفعة ، الامر الذي يحدو بأخوانهم الذين يعملون في المزارع البيضاء على المطالبة بأن تزداد أجورهم !

ونزلت السلطات البريطانية على الطلب ، وامتنعت عن استخدام العمال من أهل كينيا .

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل تعين على كينيا ، أن تمون بالغذاء القوات المتحالفة في الشرق الاوسط ، فبعثت بمقادير كبيرة من البن والشاي والقمح والكتان والذرة .

وكان جزاء كينيا ، عن هذه الخدمات الجليلة ، اصدار أمر بحل جمعية كيكويو المركزية وتحريم اجتماعاتها ، ومصادرة المجلة التي تنطق باسمها . واعتقل الكثير من أعضائها ، وكان جزاؤهم السجن أو النفي .

وقد تعرضت كينيا في سنة ١٩٤٣ للمجاعة ، اذ كان هناك حوالى ربع مليون شخص يعملون لصالح الاغراض العسكرية ، وارتفعت الاسعار بسبب اصدار المنتجات الغذائية والزراعية الى القوات المتحالفة ، وكانت النتيجة أن انتشرت المجاعة بين شعب كينيا ، وهلك عدد كبير منه ، بينما كانت الاقلية البيضاء تستغل الفرصة للاثراء الفاحش .

وما كادت الحرب تضع أوزارها حتى هب شعب كينيا ، يطالب بحقه في الحياة والحرية . ولكن السلطات البريطانية ، لم تصغ السمع للشعب الثائر ، بل عمدت الى أساليب العنف لكبت الحركة التحريرية الآخذة في الاشتداد . وفي أول يونيو سنة ١٩٤٧ عقد اتحاد كينيا الافريقي ، المكون من الزعماء الجدد : اليود ماثو ،

وأبولو أوهانبي ، وشملان ، وجيمس ثيرمباه • وينادي الاتحاد
بلم شمل جميع الافريقيين بصرف النظر عن القبائل التي يتبعونها •
وأعلن الاتحاد في اجتماعه القرارات الآتية :

١ - هدف الافريقيين السياسى فى كينيا ، هو حكومة ذاتية ،
يتولاها الافريقيون من أجل الافريقيين ، وتحمى الدولة الافريقية
جميع حقوق الاقليات •

٢ - زيادة مقاعد الافريقيين فى مجلس كينيا التشريعى فورا ،
وتحقيق المساواة العنصرية فى الجمعية المركزية للمناطق الداخلية
فى أفريقيا الشرقية •

٣ - زيادة مساحة الاراضى ، سواء اراضى التاج ، أو المرتفعات
لاقامة الافريقيين •

٤ - الاعتراف بأن الوقت قد حان لفرض التعليم الاجبارى
المجانى على الافريقيين ، كما فرض على أطفال الاجناس الاخرى •

٥ - تحسين الاجور والمساكن وغيرها للعمال الافريقيين ، الى حد
معقول ، وتحقيق مبدأ « المساواة فى الاجر والعمل المتشابه » •

وقسمت هذه القرارات فى مذكرة الى وزير المستعمرات ، فسادت
العلاقة بين الافريقيين والسلطات البريطانية منذ تلك اللحظة ،
اذ أعلن الافريقيون أن حكومة بريطانيا قد خانت مبادئ سيادة
المصالح الوطنية •

وأعلنت بريطانيا حالة الطوارئ فى كينيا ، وتدفع جنودها على
البلاد ، وادعت أن الحركة الوطنية ، التى قام بها الشعب ، هى
حركة شيوعية !

ولكن حركة « الماو - ماو » حركة وطنية افريقية ، قامت وانتشرت

حتى عم نشاطها كينيا كلها ، وتستهدف حركة الماو ماو طرد جميع الاوربيين من كينيا ، وذلك عن طريق شن حرب أعصاب طويلة الامد ضد الاوربيين ، وذلك بضم شعب قبيلة كيكويو الشديدي البأس الى صفوفها ، ويبلغ تعدادها نحو مليون نسمة ، ثم ضم قبائل أخرى مثل قبيلة اميو وقبيلة ميرو .

ويعتمد الاستعمار البريطاني في كينيا على قوة الحديد والنار ، في اخماد الحركة الوطنية هناك ، في حين تعتمد جماعة ماو ماو في كفاحها ضد الاستعمار على سلاح أقوى من الحديد والنار هو سلاح الايمان ، فقد تطورت ماو ماو الى أن أصبحت عقيدة مقدسة بين الناس .

ولجأت « ماو ماو » الى استعمال سلاح جديد هو شل النشاط الاقتصادي للبلاد عن طريق اعلان حرب المقاطعة . اذ أصدرت أمرها بمقاطعة وسائل النقل العامة مثل السيارات ، والامتناع عن شراء أو استعمال كل البضائع الاجنبية . واستجاب الوطنيون للنداء ، ولم يتأثر بالمقاطعة الا المستعمر الذي يريد أن يستمتع بخيرات البلاد .

ومما هو جدير بالذكر أن بريطانيا اتخذت كينيا قاعدة دفاع في أفريقيا الشرقية ، بعد أن اضطرت الى سحب قواتها من مصر ، وكتب اللفتنانت جنرال هـ . ج . مارتن يقول : « تتحد كينيا وأوغندا وتنجانيقا ، كخطوة أولى ، ليتكون منها اتحاد أفريقي الشرقية ، وتتحد نياسالاند وروديسيا الشمالية والجنوبية ، لتؤلف اتحاد أفريقيا الوسطى ، أما مستعمرات أفريقيا الغربية الاربعة فيتكون منها اتحاد أفريقيا الغربية .

أما الخطوة الثانية ، فهي اتحاد هذه الاتحادات الثلاثة مع اتحاد جنوب أفريقيا . وأخيرا ، بعد نجاح ميثاق دول غرب أوروبا ، يضم الاتحاد المناطق الفرنسية والبلجيكية والبرتغالية ، لتتألف من الجميع

ولايات متحدة أفريقية ، توضع لها سياسة دفاعية موحدة » .

بيد أن بريطانيا واجهت مشكلة نفقات الدفاع ، فالسكان البيض في الأقالييم الأفريقية ، يرفضون أية زيادة جديدة في الضرائب لسد نفقات الدفاع ، أما الأفريقيون فهم في فقر مدقع ، لا يتيح لهم تحمل أعباء مالية جديدة ، وهنا تقدم الجنرال مارتن باقتراح جديد يقول فيه : « لماذا لا تحاول الحكومة المحلية حل مشكلة نفقات الدفاع ، باستقطاع جزء من اعتماد التعمير ، لسد هذه النفقات ، اذ كيف يمكن النهوض بالبلاد في جو لا يحيطه الامان ؟ » .

وفي الحقيقة أن تكاليف شق الطرق كانت تؤخذ فعلا من اعتمادات التعمير ، ويقوم الايطاليون بالعمل في المنشآت العسكرية ، على طريق كاكينون التي تبعد عن ممباسا الميناء الرئيسى لكينيا نحو سبعين ميلا .

وقد كتب مستر كريتش جونس وزير المستعمرات البريطانية رسالة الى حكام المستعمرات في أغسطس سنة ١٩٥٧ ، قال فيها : « ان التعاون التام بين الحكومة وشعوب المستعمرات يعتبر أمرا حيويا ، اذ يعتمد على منتجات هذه المستعمرات في تعمير عالم خربته الحروب ، حتى يمكن استعادة الاستقرار الاقتصادى فى المملكة المتحدة ، والنهوض بالمستعمرات نفسها » .

ولكن أنانية السكان البيض ، وتعصبهم العنصرى ، وقفت حائلا دون ايجاد التعاون المطلق بين الاوروبيين والأفريقيين ، اذ رفض البيض ، باستثناء القليل منهم ، مبدأ وزارة المستعمرات الذى يقضى بوجود تفضيل المصالح الوطنية .

وقد نشرت جريدة التايمز فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٨ مقالا جاء فيه « ان فكرة حكومة ذاتية أفريقية هى فكرة خيالية ! »

وفى سنة ١٩٥٢ استطاع جومو كنياتا ، أو « الرمح المشتعل »

مع غيره من الزعماء أن يحولوا قومهم في كينيا الى جمعية منظمة
« ماو - ماو » وشعارها لن نلقى السلاح حتى يرد الرجل الابيض
أرضنا الينا .

وبعد سلسلة من أعمال القتل وشن الحملات المنظمة على الاستعمار
ألقى القبض على كنياتا ، ولكن اعتقاله لم يفت في عضد جماعة
ماو ماو بل زاد سعي حملاتها وخلفه في قيادة ماو ماو « ديمران
كياتي » ومنذ أن قاد ماو ماو انتهج أساليب الثوار في الملايو الذين
سببوا المتاعب للبريطانيين في جنوب شرقي آسيا . وما لبثت حرب
العصابات أن انتشرت في كينيا وأقلقّت راحة البريطانيين
والأوروبيين .

والبريطانيون في محاولتهم إيجاد حل لهذه المشكلة ، ومعالجة
الموقف في كينيا ، يتقدمون للشعب باقتراحات ، وامتيازات غامضة
كالنهوض بالسود !

وقد وافق البريطانيون على منح الوطنيين الأفريقيين حق التمثيل
في مجلس كينيا التشريعي ، ولكنهم لم يوافقوا مطلقا على الشيء
الوحيد الهام الذي يطالب به رجال ماو ماو وهو حقهم في تملك
الأراضي الصالحة للزراعة والمزارع ، ولهذا يصر الزعماء البيض على
الاحتفاظ بالمزارع التي اغتصبوها وكذلك مساحات الأراضي التي
يعملون على استصلاحها .

وقد فقد البريطانيون رشدهم ، واعتمدوا على القوة ، والقوة
وحدها لحل هذه المشكلة ولكن التجاهم للعنف والبطش لم يزد
رجال ماو ماو الا اصرارا على المضي في جهادهم ومقاومتهم للسلطة
البيضاء .

وقد أنفقت بريطانيا في المدة بين أكتوبر سنة ١٩٥٣ وفبراير
سنة ١٩٥٤ مبلغ ٢٥٠ مليوناً من الجنيهات في محاولتها القضاء

على الحركة الوطنية في كينيا ، ومنذ أن عين أرسكين رئيسا لهيئة أركان حرب القوات البريطانية في شرق أفريقيا استقدم قوات تدربت على وسائل القتال والتكتيك الحربى الذى تستخدمه بريطانيا فى الملايو لقمع حرب العصابات هناك .

وتواجه بريطانيا مشكلة ، هى أن السجون قد ضاقت بالمسجونين من رجال الماو ماو وقد بلغ عدد الوطنيين من الكيكيو المسجونين حتى سنة ١٩٥٤ ، ٢٨٠٠٠ سجين ، فضلا عن آلاف المسجونين فى المعسكرات القبلية .

ولجا أرسكين إلى تجويع المجاهدين من « الماو ماو » وذلك بمحاصرة منطقة يبلغ عرضها ٥ أميال تلتف حول جبال أبردير التى يبلغ ارتفاعها ١٢٠٠٠ قدم حيث يتخذ رجال ماو ماو منها حصونا وقلاعاً ، والغرض من المحاصرة هو أن يموتوا جوعاً . وقامت الحكومة أيضا بإجلاء ألوف من قبائل الكيكيو من هذه المنطقة الى المناطق المكتظة بسكانها من القبائل .

ولم تجد السلطات مكانا لاقامة الذين أخرجوا من ديارهم فى منطقة « ناكورو » سوى اصطبلات الخيول المقامة عند ميدان السباق القديم هناك .

وفى شهر يونيو سنة ١٩٥٤ فصلت الحكومة أواسط كينيا عن بقية المستعمرة ، ووضعت مناطق خاصة تحت الحراسة ، عند وادى كينيا ، الحصيب ، مع اصدار أوامر للقوات بإطلاق النار على كل من يقع عليه نظرهم . وقد اتخذت السلطات فى كينيا اجراءات بمصادرة جميع ممتلكات زعماء ماو ماو والشخصيات البارزة منهم ونفيهم من البلاد .

وكتب النائب العمالى ريتشارد كروسمان فى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٤ مقالا جاء فيه :

اننى اذ اكتب هذا التقرير عن كينيا اسأل عن مدى الحسارة التى ستصيب بريطانيا من جراء سياستها الاستعمارية فى كينيا .

وان فى تقريرى هذا لا أستند الى آرائى الخاصة فحسب ، بل الى آراء المسئولين الذين تحدثت اليهم فى هذا الشأن .

فقد اعترف لى كل منهم أن حالة الطوارئ المزعومة ستستمر فى كينيا لمدة أشهر قليلة ، تهدد البلاد كلها بحرب أهلية خطيرة ا

ولكن لا يمكن انهاء هذه الحالة بارسال قوات بريطانية أكثر الى كينيا ، انما يمكن ذلك بالوسائل الدبلوماسية .

ومثل هذه الآراء لا يسمح بأذاعتها فى نيروبي لان السلطات الحكومية تعتبرها من وسائل تحطيم الروح المعنوية للجنود .

ولكن الوقت قد حان لان يعرف الجميع حقيقة الموقف . اننا نخسر باستمرار فى كينيا ، والوسائل العنيفة البغيضة التى نتبعها هناك لم تقض على حركة ماو ماو ، بل على العكس ، رفعت من شأنهم كوطدت مركزهم داخل بلادهم .

فقد قبضت القوات البريطانية على الآلاف من رجال قبيلة كيكيو التى تضم رجال حركة ماو ماو وزجت بهم فى السجون أو وضعوا فى المعتقلات دون أن يحقق معهم أحد . وهناك أكثر من ١٠٠.٠٠٠ (مائة ألف) من العمال الوطنيين الذين يرغمون على العمل فى أراضى البيض ، وهؤلاء تركوا دون معونة أو حماية ، بل انهم يحاولون دائما الهرب من عملهم ، ولا يحول دون ذلك الاالقوات المسلحة .

ويقوم ٢١.٠٠٠ من رجال البوليس ومعهم ٦٠٠ من الجنود الانجليز ورجال الطيران بالقبض على عصابات ماو ماو ، ولكنهم بسياساتهم هذه انما يبثون روح الكراهية الشديدة ضد البيض .

ليس في كينيا فحسب ، بل في أفريقيا كلها ، وبدلا من أن يوقفوا انتشار سم الكراهية ، عملوا على زيادته !

فلماذا لا نعمل على وضع حد لهذه الموجة من الكراهية ؟

إذا وجهنا هذا السؤال الى أى مسئول في كينيا فانه يشير اشارة مرتبكة الى رجال البوليس ، فقد تلاشت الثقة تماما .

فيجب علينا أن نواجه الحقائق دون لف أو دوران ، فنحن ننظر الى حركة ماو ماو على أنها حركة وبعشية تقوم بها عصابات خارجة على القانون ولهذا يجب القضاء عليها ، ولكن لماذا لا نستمع الى رأى الافريقيين أنفسهم ؟ ان هناك شيئا مؤكدا ، وهو أن الكينيين جميعا يتفقون مع رجال ماو ماو على الاهداف التى يريدون تحقيقها ، فهم يشعرون جميعا بأن البيض قد نهبوا أرضهم ، فاذا أضفنا الى ذلك عملية التجويع التى يقوم بها البيض ضد الوطنيين والاضطهاد العنصرى فى المدن نستطيع أن نعرف سبب كراهيتهم الشديدة لبريطانيا .

ولا شك أن مثل هذه السياسة الوحشية ستجعل مركز بريطانيا مهددا بالزوال فى أفريقيا ، بل اننا لا نكون مبالغين اذا قلنا ان سياسة بريطانيا الحالية ستحقق دون شك ، معجزة «وحدة افريقيا» وهى الوحدة التى ستقوم على أشلاء الاستعمار البريطانى .

وثورة ماو ارهاص بزوال الاستعمار البريطانى من كينيا ، بل من أفريقيا كلها . فقد كتب المستر « السبس هكسلى » الخبير فى شئون شرق أفريقيا مقالا فى جريدة « الديلى تلغراف » قال فيه : « ان نيروبي - عاصمة كينيا - تشبه الان ميدان القتال ، وأنه لا يمكن للجندى البريطانى - حتى ولو كان مسلحا - أن يطمئن على نفسه وهو يسير فى شوارع نيروبي بمفرده ، وأن الاوامر قد صدرت الى الجنود ، بضرورة السير فى جماعات مكونة من جنديين على الاقل ،

أما فى النساء ، فإنه من النادر أن تخرج المرأة الاوربية الى شوارع نيروبي ، حتى ولو كانت تستقل احدى العربات اذ معنى ذلك هو المخاطرة بحياتها » .

ويمضى الكاتب فى مقاله فيقول : « ان كينيا ، ليست وحدها هى التى تنقد نارا ، فقد عمت الثورة أفريقيا كلها ، ويلقى الكاتب تبعة مسئولية الثورة على بريطانيا ، انها ثورة اجتماعية نتيجة للفوارق الكبيرة بين الحياة النعمة التى يحياها الاوربيون ، وحياة الشظف والحرمان التى يشقى بها سكان كينيا . ويقول الكاتب ان مدينة نيروبي مثلا لم تك شيئا مذكورا منذ خمسين سنة ، وان عدد سكانها الان يزيد عن ١٠٠ر٠٠٠ نسمة ، يضاف اليهم حوالى ٦٠ر٠٠٠ الى ٧٠ر٠٠٠ من الافريقيين العاطلين ، الذين عجزت الحكومة عن تدبير عمل لهم . وقد أسكنتهم بلدية نيروبي فى منازل تشبه « الزرائب » كما أن هذا العدد الكبير من السكان يعانى الى جانب البطالة المنتشرة بينهم ، ارتفاعا فى مستوى الحياة نتيجة لارتفاع الاسعار وانخفاض الاحور .

ويقول المستر هكسلى : « ان الشيء الوحيد الذى قامت به بريطانيا فى كينيا هو أنها جعلت من حياة الفلاح جحима لا يطاق . اذ يملك السكان البيض وهم من البريطانيين وعددهم ثلاثون ألف نسمة ، كل الاراضى الزراعية فى حين أن سكان كينيا وهم خمسة ملايين لا يملكون شيئا ! »

ويؤكد هكسلى أن جمعية ماو ماو ليست هى الجمعية الوحيدة التى تهدد الاستعمار فى أفريقيا ، فهناك جمعيات أخرى مثل جمعية الفهد فى شرق نيجيريا ، وجمعية « بورو » و « بادو » فى سيراليون و « الشياطين الراقصة » فى انكونغو .

وقد صرح أحد زعماء ماو ماو بقوله : « فى الماضى كان الانجليز

يمثلون السكين الحاد وكنا نحن اللحم الطرى ، أما الان فقد تغير الحال ، وأصبح الانجليز يمثلون اللحم الطرى التى تجد فيها خناجر ماو ماو مجالا للتقطيع والتشريح .

وبعد أن فشل المستر لينوكس لويد ، وزير المستعمرات ، فى حل الازمة التى نشأت فى كينيا بسبب تمسك الافريقيين بمطالبهم وحقوقهم فى الحرية ، اضطر الى الاعلان بأن الدستور الذى وضعه لكينيا الحبيب البريطانى « ليتلتون » فعرف الدستور باسمه ، والذى مضت على وضعه موضع التنفيذ ثلاثة أعوام ، اضطر الى الاعلان بأنه غير صالح للعمل ، وقدم للوزارة البريطانية مشروع دستور جديد ستبحثه الحكومة فى القريب ، بغية اقراره .

وترجع أسباب فشل الدستور القديم - وبالتالى فشل وزير المستعمرات فى محاولاته لحل الازمة - الى وقوف الاسيويين فى كينيا الى جانب الافريقيين ضد البريطانيين . فالافريقيون يطالبون بأن يكون التمثيل فى المجلس التشريعى لكينيا على أساس نسبة السكان ، أى انه سيكون ذا أغلبية أفريقية كبيرة ، فى حين أن دستور « ليتلتون » يعطى الافريقيين ٨ نواب (وعدد الافريقيين يبلغ ٥ ملايين) بينما يعطى الاوربيين وعددهم ٢٥ ألف نسمة فقط ، ٢٣ نائبا .

وكان وزير المستعمرات قد عرض على الافريقيين زيادة نوابهم الى ٣٧ نائبا ، وعرض على زعمائهم مراكز كبيرة فى الدولة وبمرتبات مفسرية ، بيد أن الافريقيين رفضوا العروض كلها ، وصمموا على التمسك بحقوقهم فى الحرية . وحاول وزير المستعمرات استدراج الاسيويين الى جانب الحكومة ، ولكنهم رفضوا وأعلنوا تأييدهم المطلق للافريقيين ، ويبلغ عدد الاسيويين فى كينيا نحو ١٠٠ ألف نسمة ، معظمهم من العرب والهنود والباكستانيين .

ويشتمل الدستور الجديد على ما يلي :

- ١ - تشكيل مجلس دولة بالتعيين من جانب وزارة المستعمرات ، ويكون لهذا المجلس القول الفصل في جميع شئون كينيا .
- ٢ - يتألف أعضاء هذا المجلس من الاوروبيين والافريقيين ، على أن يكون ثلثا الاعضاء من الاوروبيين ، والثلث الباقي من الاسيويين والافريقيين .

- ٣ - تشكيل مجلس وزراء لكينيا يكون الوزراء الافريقيون فيه أكثر من نسبة الثلث بقليل .
- ٤ - تشكيل مجلس نيابى يكون فيه ٢٣ نائبا للبريطانيين والاوربيين و ٢٣ نائبا للافريقيين و ٣ نواب للاسيويين .

وقد أعلن زعماء الافريقيين عند اطلاعهم على مشروع الدستور الجديد رفضهم له رفضا باتا ، لأنه لا يعطيهم أبسط حقوقهم ، ويجعلهم ، وهم أصحاب البلاد والاكثر الساقطة من سكانها ، أقلية ضئيلة بالنسبة للبريطانيين والاوربيين ، سواء فى المجلس النيابى أو الوزارة أو مجلس الدولة . ويقول زعماء الافريقيين أن الهدف الاساسى من تشكيل مجلس الدولة هو الحد من نفوذ الافريقيين على ضالة ذلك النفوذ وضعف شأنه .

ووجه زعماء كينيا الافريقيين رسالة الى الوزارة البريطانية ، يحتجون فيها بمرارة على الدستور الجديد . وجاء فى كتابهم قولهم : « المشكلة المحزنة .. هي أن الحكومة البريطانية تفعل ما تريد ، وتصنع ما تشاء دون الاهتمام بسؤالنا عن آرائنا واتجاهاتنا .. » . ويؤكد الزعماء الافريقيون ، أن من الأسباب الرئيسية للازمة المستحكمة للحلقات ، بينهم وبين بريطانيا ، معارضة شعب كينيا للمشروع البريطانى الذى يرمى الى جعل كينيا مركزا للقيادة البريطانية للشرق الاوسط ، فالافريقيون لا يريدون أن تكون بلادهم منطقة عسكرية ، بل انهم يسندفون اتباع سياسة الحياد المطلق .. والتمتع بحقوقهم فى الحرية والاستقلال .

أوغندا

أوغندا أغنى المستعمرات البريطانية فى أفريقيا الشرقية ، بيد أن معظم سكانها فقراء ، ويقل عدد السكان الاوربيين فى أوغندا عن مثله فى أى بلد آخر من أفريقيا الشرقية .

ويعتبر القطن والبن أهم الحاصلات فى أوغندا ، ويقوم الفلاحون الافريقيون بانتاجه ، ثم يباع المحصول للحكومة التى تحتكره .

وتبلغ مساحة أوغندا ١١٠ر٣٠٠ ميل مربع من الاراضى الخصبة والمراعى وتمتاز بمناظرها الجميلة ، وأشهر البحيرات فيها بحيرة فيكتوريا ، ويبلغ عدد السكان ٤ر٩٥٣ر٠٠٠ من الافريقيين ، و ٣٦ر٩٠٠ من الاسيويين ، معظمهم من الهنود والعرب ، أما الاوربيون فيبلغ عددهم ٧٦٠٠ نسمة .

ويرتبط الاستعمار ارتباطا وثيقا فى أوغندا بالدين ، فرجال الارساليات يعملون فى تعاون صادق مع الموظفين البريطانيين ، وكانت الارساليات البروتستانتية والكاثوليكية هى السبب الرئيسى فى نشوب الحرب بين بعض الافريقيين والبعض الآخر فى أواخر القرن التاسع عشر ، وانتهمت باعتبار أوغندا تحت الحماية البريطانية .

ومنذ ذلك الوقت أوجبت بريطانيا على الكاباكا (الملك) والكاتيكير (رئيس الوزراء) واموانيك (وزير المالية) أن يكونوا من أتباع كنيسة بريطانيا ، وأن يكون أرملاموزى (وزير العدل) من أتباع كنيسة الروم الكاثوليك ، وليس من عجب إذن أن يخضع الكاباكا ووزرائه لضغط موظفى المحمية البريطانية من ناحية ورجال الدين من ناحية أخرى ، لمنح الامتيازات الاقتصادية للدولة والكنيسة .

وفي سنة ١٩٤١ أعلن بعض الوطنيين التقدميين عن وجودهم باسم باتاكا ، أى شيوخ العشائر ، وقد اضطهد البريطانيون هذا الحزب الذى يرأسه « بادلو موكالا » ، وبلغ عدد المسجونين فى سجن ماوتجا بالقرب من كمبالا أكثر من ثلاثة آلاف شخص .

وقد قسم البريطانيون أوغندا الى أربع مقاطعات يحكم كل مقاطعة ملك ، وولایتين تقعان تحت الحكم البريطانى مباشرة ، أما ملوك المقاطعات الأربعة فهم كاباكا بوجندا ، والثلاثة الآخرون يقيمون جميعهم بالمنطقة الغربية وهم « موكا أوف بوفيوور » ومقر ادارته بهويما . و « موكا أوف تورو » ومقر ادارته فورث بورتال ، و « أموجابى أوف انكرلى » ومقر ادارته مدينة مبارارا ، أما المنطقتان الآخريان فهما الشرقية ومقر ادارتها « جنجا » ، والشمالية ومقر ادارتها « جولو » وتحكمان بواسطة مجالس بلدية مباشرة .

ونظام الحكم فى أوغندا معقد ، لكنه فى نهايته ينتهى الى الحاكم العام البريطانى ومقره مدينة « غتیبى » يعاونه مجلسان أحدهما تنفيذى والآخر تشريعى ، ويتكون الآخري من ١٦ عضوا يعينهم الحاكم العام ، منهم أربعة من الاوربيين وثمانية من الافريقيين وأربعة من الهنود .

وقد أنشئ فى سنة ١٩٤٨ مجلس أعلى لادارة شئون شرق أفريقيا ويتكون من حكام كينيا وأوغندا وتنجانيقا ، ويرأس هذا المجلس الحاكم العام لكينيا .

وهذه البلاد الثلاثة كينيا وأوغندا وتنجانيقا لا تربط بينها وحدة سياسية . فكينيا مستعمرة وأوغندا محمية وتنجانيقا تحت وصاية هيئة الامم المتحدة ، لكن انشاء هذا المجلس جعل منها وحدة ادارية .

ومهمة هذا المجلس هى ايجاد وحدة ادارية تعمل للمصلحة

المشتركة للمناطق الثلاث يعاونه في ذلك قومسيير الجمارك وسكرتير اقتصادى ، وآخر قانونى وخيران أحدهما للشئون المالية والاخر لشئون المواصلات . ويشرف هذا المجلس على شئون الدفاع والنقد وضرائب الدخل والطيران لدنى والمواصلات الجوية والجمارك والسكك الحديدية والموانئ وجميع مرافق وسط أفريقيا .

ويبدى المجلس اهتماما كبيرا منذ قيامه بانشاء شبكة خطوط حديدية تربط بين وسط أفريقيا وبقية أجزاء القارة بالإضافة الى الخطين الطويلين اللذين يبدآن من ساحل المحيط الهندى فيصل أحدهما ممباسا بكينيا وكمبالا عاصمة بوجندا ويصل ثانيها بين دار السلام فى تنجانيقا وبحيرة فيكتوريا .

وأنشئ الى جانب المجلس الأعلى مجلس تشريعى لمعاونته ، يتكون من رئيس وعشرة أعضاء يعينون بحكم مناصبهم ، وثلاثة عشر عضوا يمثلون جميع العناصر فى المناطق الثلاث . ومهمة هذا المجلس تقديم الاقتراحات الخاصة بالمشروعات ذات المصلحة المشتركة والاعراب عن رأى أى منطقة بضدد أى مشروع من المشروعات التى يتولى المجلس الأعلى تنفيذها .

وقد بدأت بريطانيا بأوغندا لتكوين امبراطوريتها الجديدة فى أفريقيا بعد أن انتهت امبراطوريتها فى آسيا .

فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٠ دخل الكابتن ف. ج. لوجارد ، أوغندا تحت راية الشركة الامبراطورية لشرق أفريقيا . والكابتن لوجارد كان ضمن الحملة المصرية التى أرسلت سنة ١٨٦٩ بقيادة السير صمويل بيكر للقضاء على تجاره الرقيق فى السودان ومنطقة خط الاستواء ، وانتهاز فرصة وصول الفتح المصرى الى « ماسندى » بالقرب من بحيرة البرت وانفصل عن الحملة المصرية وكون الشركة الامبراطورية للتجارة التى كانت بداية احتلال بريطانيا لاوغندا .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، طالب شباب أوغندا المثقف ، بدخول البرلمان ، وأعلنوا عن تكوين جمعية « لوكيكو الباكوبي » أي برلمان الفلاحين . ولكن الحكومة استمالت زعماء الجمعية واحدا أثر واحد . . . واتهم الوطنيون حكومة المحمية بالضغط على وزراء الكاباكا ، للتنازل عن حقوق الافريقيين فى الأراضى حتى يتمكن الاوربيون والشركات الرأسمالية الاجنبية من استغلال موارد البلاد المعدنية . وبناء على اتفاق سنة ١٩٠٠ الذى فرضت به السيادة البريطانية على مملكة أوغندا ، لاستغلالها لغايتها الخاصة .

واشتعلت نيران الثورة فى أوغندا سنة ١٩٤٥ ، وأضرب عمال كامبالا مطالبين بزيادة الأجور ، ثم تطور الاضراب الى مظاهرة شعبية ضد الحكومة ولا سيما وزير المالية كولوبيا .

وقد قوبلت هذه المظاهرات بالشدة ، بيد أن كولوبيا اضطر الى الاستقالة ، وبعد أن ساد النظام واستتب الأمن ، قبضت الحكومة البريطانية على رئيس الوزراء لمعارضته بيع الأراضى للاوربيين ، فاعتبر الشعب هذا التصرف من الحكومة البريطانية اهانة لكرامته ، وسادت الاضطرابات من جديد .

وفى سنة ١٩٥٣ وقع خلاف شديد بين الحاكم البريطانى فى أوغندا وبين الملك موتيسا الثانى كاباكا أوغندا ، وتطور الخلاف الى أزمة عنيفة رفض فيها موتيسا الانصياع الى رأى الحكومة البريطانية ، مما عدته هذه خروجا على الولاء لها بموجب الاتفاقية المعقودة بين البلدين فقد طالب موتيسا بالحكم الذاتى داخل نطاق الكومنولث ونفى الملك الى لندن ، وما كاد نبأ نفى موتيسا يصل الى شعب أوغندا حتى ثار ثورة عارمة ، وتقدم أعضاء مجلس البرلمان البوجندى بالتماس الى ملكة بريطانيا يطلبون تدخلها لوقف قرار الحكومة واعادة موتيسا الى عرش بلاده .

وسكتت الضجة التى قامت من أجل الكاباكا ، وخيل للعالم الخارجى

أن كل شيء قد هبداً في أوغندا ، وأن الشعب قد استسلم ونسي موتيسا ، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث ، بل ظل الشعب في عصيانه يرفض أى تعاون مع بريطانيا ويرفض تنفيذ أى قرار من قرارات الحاكم العام ما لم يعد موتيسا الى بلاده ، فضاقت بريطانيا ذرعاً بهذه المقاومة السلبية وأحسست بأن الأمر بدأ يقلت من يدها ، فضيقت الخناق على زعماء البلاد ونفت بعض القادة الى أماكن نائية ، ولكن المقاومة ظلت قائمة فى قوة وعزم واصرار .

وأخيراً لم يجد الحاكم البريطانى مخرجاً من فشله الا أن يصب نغمته على الملكة الشابة « جمالى » زوجة الكاباكا .

وجمالى فتاة حسناء من جميلات أوغندا ، أحبها الكاباكا ، وأخلص لها ، وقرر أن تصبح شريكته فى الملك وقد فاتحها فى ذلك منذ خمس سنوات ، حين كان فى رحلة فى بريطانيا ، وكانت جمال فى صحبة أبىها مستر « كريستوفر كيسو سونكول » السكرتير الخاص للملك ، فقبلت ، وأبرق الملك الى برلمان أوغندا يقول : « لقد وقعت على شريكة لحياتى ، أحمل لها فى قلبى كل معانى الحب الخالص وسأحتفظ بالاسم لنفسى طبقاً لتقاليد بلادى » .

وقد عاش الزوجان فى ظل حب خالص يضمهما ، وقد رزق بطفلة سعيدة هى الأميرة « ناسولو » وكانت الحكومة البريطانية ترى فى بقاء جمالى فى قصرها زادا يغذى حركة المقاومة ويثير الفتنة فى بوغندا فهى دائبة الاتصال بزعماء القبائل فى أوغندا ، وتكتب لهم باستمرار لمواصلة العمل على تحقيق الرغبة التى انعقد عليها اجماع الشعب ، والتى تعذوها شعاراً لهم « نريد عودة الكاباكا الى ملكة ثانية » .

وطلبت منها الحكومة البريطانية أن تكف عن كتابة هذه الرسائل لأنها تثير مشاعر شيوخ القبائل وتزيد قوة الحملة ضد عزل الكاباكا . ولكن جمالى لم تكف عن العمل ، بقلبها ولسانها ، واشتركت فى

صلوات دعت اليها وحضر لها ألوف من الشعب للصلاة من أجل عودة الكاباكا ، وبعد تفكير ضحل ، وجهت الحكومة البريطانية الى الملكة رسالة طلبت منها الخروج من القصر ما دام زوجها المعزول لم يعد ملكا للبلاد ولا سبيل الى عودته .

ولكن جمالى رفضت الانذار ، وقررت البقاء فى القصر ، ولم يستطع الحاكم العام أن يلجأ الى القوة لطردها من القصر خشية أن يثير هذا العمل مكان من الحقد فى نفوس رجال القبائل فتستعر ثورة عارمة . واكتفى بأن أحاط القصر بحراسة شديدة ومنع الناس من الاقتراب منه أو زيارته .

واشتدت المقاومة رغم التدابير العنيفة التى اتخذها الحاكم ، ومرت أشهر والشعب لا ينسى ملكه ، وقويت روح المقاومة فيه ، ورأت الحكومة تحت ضغط الحوادث وازدياد المقاومة السلبية وتعرض مصالحها للكساد ارسال لجنة تحقيق الى أوغندا لبحث أسباب هذه الثورة واقتراح ما تراه من أوجه الاصلاح للتوفيق بين الحاكم وبين الشعب .

وقد ألقت هذه اللجنة برئاسة سير كيت هانكوك الحبير فى شئون الكومونولث ، وسافرت اللجنة الى كمبالا واتصلت بالحاكم العام سير اندرو كوهين الذى طلب نفى موتيسا الثانى ، ثم اتصلت بزعماء أوغندا السياسيين وبزعماء القبائل ، وبعد البحث وضعت اللجنة تقريراً رفعتة الى الوزارة البريطانية ضمنته تسعة وأربعين اقتراحاً ، وخرجت من تحريراتها الواسعة بأن شعب أوغندا مصمم على عودة الكاباكا موتيسا الثانى الى عرش بلاده ، ولا سبيل الى الاستقرار فى أوغندا الا اذا حلت مشكلة الكاباكا .

واقترحت اللجنة ادخال تعديلات جوهرية على دستور أوغندا ، وجعلت رئيس الوزراء هو المسئول عن تنفيذ قرارات الحكومة

البريطانية ، كما جعلته الصلة بينها وبين البرلمان حتى لا تتعرض البلاد الى أزمة دستورية .

واقترحت أن يكون ملك أوغندا ملكا دستوريا بمعنى الكلمة ، وأن يكون رئيس الوزراء هو المسئول عن سياسة العلاقات بين أوغندا وبريطانيا بحيث يمكن تغييره عند وقوع الخلاف دون أن تتعرض البلاد لهزة عنيفة كتلك التي تعرضت لها عندما رفض موتيسا الثاني مشورة بريطانيا بدعوى أنه مسئول أمام البرلمان وليس أمام الحاكم العام .

وحين عرض التقرير على مجلس الوزراء البريطاني رأى تنفيذ الاصلاحات التي اقترحها سير هانكوك دون التقييد باعادة موتيسا الى عرشه ، وسافر سير هانكوك الى أوغندا ليتفق مع زعماء القبائل وأعضاء مجلس الليكوكو (البرلمان) للموافقة على هذه التعديلات .

وفي الوقت الذي وصل فيه سير هانكوك كان أعضاء البرلمان يترؤن أمام المحكمة العليا قضية موتيسا ، فقد تقدموا الى المحكمة يطلبون اليها التدخل في دستورية القرار الذي اتخذته الحكومة البريطانية ، ويتيح لها حق عزل الملك (الكاباكا) ، واستمعت المحكمة الى شهادة الحاكم العام وبعض رجال الحكومة ، كما استمعت الى شهادة زعماء البرلمان ودفعت الحكومة بعدم اختصاص المحكمة للنظر في هذه المسألة لأنها من الأمور المتعلقة بحق السيادة ، وتمسك النواب باختصاص المحكمة لأن المسألة سابقة دستورية . وفي هذا الجو المكهرب تحركت عواطف الشعب من جديد . وبدا للسير هانكوك أن من العسير الوصول الى اتفاق مع زعماء المجلس على اقرار المقترحات الدستورية ، ولكن حكومته نصحته بالاستمرار في المحاولة ، وأجلت المحكمة جلساتها لموعد بعيد ، وحاول هانكوك اقناع البرلمان بالموافقة على قرارات اللجنة ، وقبول التعديلات الدستورية ، ولكن أعضاء المجلس مع اقتناعهم بقيمة هذه المقترحات العملية رفضوا بالاجماع

النظر فيها الا اذا عرضت على الكاباكا (الملك) ووافق عليها واحالها الى المجلس للنظر فيها ، ووقفت المسألة عند هذا الحد لأن بريطانيا رفضت عرض المقترحات على الكاباكا بعد أن فقد صفته الشرعية كحاكم للبلاد ، وبذلت محاولات عدة لحمل المجلس على قبول المقترحات ولكنه أصر على الرفض وأيده التسعب في موقفه .

ولما كانت بريطانيا ترى في المقترحات حلا يقضى على الازمات والاحتكاكات بين الحكومة المحلية وشعب أوغندا ، رأى بعض رجال السياسة بذل جهود لدى وزارة المستعمرات البريطانية لاعادة النظر في قرار عزل الكاباكا موتيسا حتى لا يقف هذا القرار حائلا دون الاستقرار المنشود في أوغندا سيما وأن اللجنة التي يرأسها بسير هانكوك لم تمنع في اعادته بل رأت اعادته حلا للآزمة على أن يصبح ملكا دستوريا لا يتدخل في شئون الحكم .

أخيرا قرر مجلس الوزراء البريطاني العدول عن قراره السابق ، والنزول عند رأى شعب أوغندا واعادة الكاباكا موتيسا الى عرشه .
وعاد الكاباكا الى عرشه في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، وكانت عودة الكاباكا انتصارا رائعا لشعب أوغندا .

وفي ٢٤ يناير سنة ١٩٥٥ وقف الدكتور ب . ن . كونونكا نائب بوجندا في الجمعية التشريعية الجديدة في أوغندا ، واقترح أن يقوم اتحاد بين أوغندا وكينيا فعارض كونونكا ذلك الاقتراح ، وقال اذا كان لابد من أن تتحد أوغندا مع غيرها فاني أتساءل لماذا لا نتحد مع مصر والسودان ؟

ثم قال ان اتحاد أوغندا مع كينيا ، يجعل أوغندا خاضعة لسيطرته كينيا وقد أيده السيد موسازي رئيس حزب مؤتمر أوغندا الوطني . وقال انه لا قيمة لتأكيدات بريطانيا القائلة بأنه لا صير على أوغندا من اتحادها مع كينيا . . ويجب أن نتحد مع مصر والسودان .

الصّومال

بدأ تدخل الاستعمار الأوربي في الصومال ، بعد احتلال بريطانيا لعدن في سنة ١٨٣٩ باسم حفلات الاستكشاف لمعرفة مجاهل القارة للسوداء . وكانت عدن أهم ميناء للتبادل التجارى مع الشاطئ الصومالى ، ولذلك بدأ منها توغل المستكشفين من ضباط القوات الهندية المراقبة في عدن .

وفي الفترة من سنة ١٨٤٨ الى سنة ١٨٥٤ وصلت بعثات الاستكشاف حتى هرر . وتقدمت بعثات أخرى الى بربرة وهناك هاجمها الصوماليون ، وأصيب في تلك المعارك الكابتن البريطاني برتون والفتنانت سبيك الذي ينسب اليه اكتشاف منابع النيل . وكانت نتيجة هذه المعارك ، أن توقفت عمليات الاستكشاف أكثر من عشرين عاما . وأعقب ذلك دخول القوات المصرية مدينة بربرة سنة ١٨٧٥ في عهد الحديوى إسماعيل ، بيد أن احتلال بريطانيا لمصر في سنة ١٨٨٢ وضع في يدها كل ما كان للحديوى من نفوذ في هذه المنطقة ، وعاد الانجليز يدعمون نقط ارتكازهم فانشرت بعثاتهم من المنطقة المحاذية للساحل الى داخل البلاد في سنة ١٨٨٣ وماتلها .

وفي الوقت ذاته كان استعمار أوربي آخر يوطد أقدامه على الساحل الشرقى بتوغل الايطاليون من مقدشيو في الجنوب حتى وصلوا الى بربرة على خليج عدن . وقد أتم الايطالى « بريتشى روبرتش » هذه الرحلة في سنة ١٨٩٢ ، واستطاع ايطالى آخر أن يصل الى بحيرة رودلف في سنة ١٨٩٥ ، ثم تدخلت بعثة بريطانية أخرى في سنتي ١٨٩٦ و١٨٩٧ فوصلت من بربرة الى بحيرة رودلف ثم الى أعالي النيل . وشغل الجيش البريطانى بعد ذلك بحرب عنيفة مع الوطنيين الصوماليين

الذين أطلق عليهم البريطانيون اسم « الدراويش » وظلت الحرب مستعرة الأوار بين الأفريقيين والاستعماريين من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٢٠ عندما استخدم البريطانيون سلاحهم الجوي فى تحطيم مقاومة الوطنيين .

وفى ظل هذه الحملات العسكرية كانت ثلاث دول استعمارية ، هي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، تحكم سيطرتها السياسية والاقتصادية على شرق أفريقيا بأكمله عن طريق سلسلة من الاتفاقات فيما بينها وفيما بين كل منها وبين شيوخ القبائل والسلطين المحليين . فاستطاعت فرنسا أن تركز نفوذها فى المنطقة المقابلة لمضيق المنسب عن طريق معاهدات مع السلطين بين سنتى ١٨٨٣ ، ١٨٨٧ وهى الفترة التى تلت الاحتلال البريطانى لمصر ، واتفقت مع بريطانيا فى سنة ١٨٨٨ على خط الحدود الجنوبية للصومال الفرنسى ومع إيطاليا فى سنة ١٩٠١ على خط الحدود الشمالية التى تفصل بينه وبين اريتريا . وتم فى سنة ١٩١٧ انشاء خط حديدى بين اديس أبابا عاصمة الحبشة وبين جيبوتى عاصمة الصومال الفرنسى مما وضع فى أيدي الفرنسيين أهم جزء من التجارة الخارجية للأقليم . وميناء جيبوتى الآن مركز خطير للتعاون التجارى بين فرنسا واسرائيل واتاحة الامكانيات التجارية لشرق أفريقيا للدولة الصهيونية .

أما إيطاليا فقد فرضت سيطرتها على « الصومال الايطالى » عن طريق عقد اتفاقات مع السلطين المحليين ومع كل من بريطانيا وفرنسا والحبشة ، واستطاعت أن تستأجر من سلطان زنجبار فى سنة ١٨٩٢ الموانئ المسماة بالبندار لمدة خمسين عاما ، وتولت ادارتها شركات ايطالية الى أن تنازل سلطان زنجبار عن سيادته على « البندار » لإيطاليا فى مقابل ١٤٤ ألف جنيه فى سنة ١٩٠٥ . وأجرت بريطانيا لإيطاليا فى سنة ١٩٠٥ الاراضى القريبة من « قسمايو » فى الجنوب واشتركتا معا اشتراكا فعليا فى محاربة ثورة الوطنيين فى جميع أنحاء الصومال .

واستطاعت إيطاليا أن تحصل من بريطانيا بمقتضى معاهدة لندن سنة ١٩١٥ ، واتفاق آخر عقد فى سنة ١٩٢٥ على منطقة نهر جوبا وميناء قسمايو وأصبحت للصومال الإيطالى حدود واضحة المعالم مع كل من كينيا والحبشة والصومال البريطانى . وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية ، واشتركت فيها إيطاليا الى جانب ألمانيا ، احتلت القوات البريطانية أراضى الصومال لاطال ، وظلت تحكمها حكما عسكريا من سنة ١٩٤١ حتى ابريل سنة ١٩٤٩ حينما انتقل الاشراف عليها الى وزارة الخارجية البريطانية .

ولما وضعت الحرب أوزارها ، بدت مشكلة التصرف فى المستعمرات الإيطالية السابقة ، فى أفريقيا . ولم تسفر معاهدة الصلح التى عقدت مع إيطاليا عن تسوية تقرر مصير ليبيا واريتريا والصومال والاطال ، بل نصت المعاهدة على أن تتولى التصرف النهائى فى هذه المناطق حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى خلال سنة من تاريخ تنفيذ المعاهدة ، فاذا لم يمكن الوصول الى اتفاق فى هذه المدة أحيل الموضوع الى الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن تكون توصياتها ملزمة للدول الأربع . ولم تستطع الدول الأربع أن تصل الى اتفاق قبل ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ فأحيل الموضوع الى الجمعية العامة ولم يحرز تقدما يذكر حتى سنة ١٩٤٩ عندما تقرر حصول ليبيا على استقلالها قبل أول يناير سنة ١٩٥٢ .

أما فيما يتعلق بالصومال ، فقد رأت الدول الغربية أن تكافئ إيطاليا على ولائها للغرب بعد أن تكتل المعسكر الغربى ضد الاتحاد السوفيتى ، فسعت الى تمكينها من تولى ادارة الصومال ، باسم الأمم المتحدة ، لمدة عشر سنوات يتم بعدها استقلال الصومال ، وحسبت مدة السنوات العشر من تاريخ الموافقة على اتفاقية الوصاية وهو ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، أى أن التاريخ المحدد لاستقلال الصومال هو أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

وقررت الجمعية العامة أن تؤلف أريتريا بعد مرحلة انتقال اتحادا
فدراليا مع أثيوبيا على أن يكون لحكومتها استقلال ذاتي .

وأهم فترة في تاريخ الصومال هي السنوات الست التي مرت
منذ وضعه تحت وصاية الأمم المتحدة ، وتولى إيطاليا إدارته باسم
الأمم المتحدة ، إذ شهدت هذه الفترة أكبر صراع بين قوى التحرر
ومختلف المطامع الاستعمارية التي تتربص بهذا البلد الأفريقي الذي
تبلغ مساحته نصف مليون كيلومتر مربع ويسكنه نحو ١٣٠٠٠٠٠
نسمة بينهم ٤٠٠٠ إيطالي .

ويقضى قرار وضع الصومال تحت وصاية الأمم المتحدة بإنشاء
مجلس استشاري مؤلف من مصر وكولومبيا والفلبين إلى جانب الإدارة
الإيطالية ، مع تأليف لجان استشارية أخرى لشئون الاقتصاد والتعليم
والصحة يكون معظم أعضائها أو كلهم من الأفريقيين للتعاون مع
الإدارة .

كما يقضى القرار بأن تكون المهمة لهذه الإدارة التي تحكم البلاد
باسم الأمم المتحدة أعداد الصومال سياسيا واقتصاديا واجتماعيا
للحكم الذاتي . إذ نصت المادة السادسة والسبعون من ميثاق الأمم
المتحدة على أن « الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقا لمقاصد
«الأمم المتحدة» المبينة في المادة الأولى من هذا الميثاق هي : العمل
على ترقية أهالي الأقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسة
والاجتماع والاقتصاد والتعليم ، واطراد تقديمها نحو الحكم الذاتي أو
الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعر به ، ويتفق
مع رغبات هذه الشعوب التي تعرب عنها بملء حريتها وطبقا لما قد
ينص عليه في شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية » .

وكان هذا الهدف نصب أعين المجلس الاستشاري ، وأساس الجهود
التي تبذلها مصر منذ اشتركت في عضوية هذا المجلس .

وقد تم فى أوائل سنة ١٩٥١ تأليف مجلس أقليمى يستشير
الحاكم الايطالى فى جميع المسائل ما عدا ما يتعلق بالدفاع والشئون
الخارجية وضم المجلس ٣٥ عضوا من بينهم ٢٨ صوماليا يمثلون
الطوائف والبلديات والأحزاب السياسية والباقيون يمثلون الأقليات .
وقد زيد عدد أعضاء المجلس بعد ذلك الى ٤٤ ، ووصلت الى مجلس
الوصاية فى الأمم المتحدة التماسات وشكاوى من مختلف الهيئات
والأحزاب الصومالية . ومن بينها شكاوى قدمت رابطة شباب
الصومال التى تعتبر أهم الأحزاب والهيئات الوطنية ، وقد اتهمت
الادارة الإيطالية بسوء الحكم ، واضطهاد الوطنيين . كما اتهمت الادارة
الإيطالية بأنها لا تستخدم فى الوظائف الحكومية الا أعضاء رابطة
تقدم الصومال ، الموالية للإيطاليين وأنها تهدد الوطنيين بالفصل
من وظائفهم اذا لم يغيروا اتجاهاتهم السياسية بيد أن الادارة أنكرت
هذه الاتهامات .

وسرعان ما قدمت الى المجلس التماسات أخرى من أحزاب ويجل
وميرفلا ، ورابطة تقدم الصومال ، والاتحاد الأفريقى الصومالى
والاتحاد الوطنى الصومالى ، وكلها هيئات موالية للادارة الإيطالية ،
تضمنت التنديد بنشاط رابطة شباب الصومال ونعت عليها موقفها
فى الحادث المعروف باسم حادث قسمايو . اذ حدث فى هذه المدينة
اشتباك بين البوليس وبين الأهلى بسبب مظاهرة سياسية . وقتل
فى الاشتباك ثلاثة ، وأصيب ١١ ، وشكا رئيس رابطة شباب الصومال
من التدابير التعسفية التى اتخذت ومن بينها اعتقال أكثر من ألف
شخص بينهم عدد من النساء والأطفال وحرمانهم من الطعام عدة أيام
حتى مات بعضهم جوعا . وعرض على مجلس الوصاية التابع للأمم
المتحدة عديد من الشكاوى عن أمثال هذا الحادث وعن حملة اعتقالات
الوطنيين ، فنصح الادارة بأن تلزم منتهى الحيلة فى اعتقال من تشبهه
فيهم ، وأن تبذل كل جهد فى تقصير المدة بين الاعتقال والمحكمة
وأن تلغى فى أقرب وقت ممكن نظام العقوبات الجماعية .

وقد أجريت أول انتخابات في تاريخ الصومال في ٢٩ فبراير سنة ١٩٥٦ وحصلت فيها رابطة شباب الصومال على ٤٢ مقعدا من ٦٠ ، وتنادى هذه الرابطة بوحدة الصومال واستقلاله ، كما تطالب بإدماج الصومالين البريطاني والفرنسي في أراضي الصومال لتكوين دولة صومالية موحدة . وحصل حزب « ديجل وميرفلا » على ١٣ مقعدا ، وحصل الحزب الديمقراطي على ٣ مقاعد .

ومن المعروف أن حزب ديجل وميرفلا ، ينادى بالابقاء على النظام القبلي حتى لا تكتمل وحدة الصومال ، كما أنه ذو صلات معينة بالاطاليين .

والى جانب ذلك تبذل بعض الدوائر محاولات للدعوة الى ادماج الصومال في اثيوبيا وعمدت هذه الدوائر الى انشاء حزب « هاديا » نسبة الى احدى القبائل ، ولكن الحزب في الانتخابات السابقة ، غير اسمه الى « حزب الاحرار » ، واشترك في محاربة الحركة الوطنية . ويوجد في الصومال أحزاب أخرى من بينها حزب شباب بنادر الصومال

وفي أثناء هذا النضال السياسي بين دعوة الحرية والاستقلال ومحاولات التبعية أو الاندماج في دولة أخرى ، كانت إيطاليا واثيوبيا أكثر الدول اهتماما بتدعيم نفوذهما ، كما ظهرت قوة أخرى هي الولايات المتحدة التي أنشأت لها قنصلية في الصومال وزادت من نشاط الارساليات .

وقد بدأ اهتمام أمريكا بالصومال في سنة ١٩٥٠ ، أي في الوقت الذي قررت فيه الأمم المتحدة وضع الصومال تحت الوصاية ، واختارت إيطاليا لكي تقوم بدور الوصية . وفي هذا الوقت كانت أمريكا تطبق مشروع مارشال لمساعدة دول غرب أوروبا اقتصاديا ؛ ولما كانت إيطاليا في أشد الحاجة الى تطبيق هذا المشروع عليها ، حتى تستطيع

أن تتلقى المزيد من العون المالى والاقتصادى الأمريكى . فقد انتهزت أمريكا هذه الفرصة ، لكى تملئ شروطها على إيطاليا ، وكان من ضمن هذه الشروط ، السماح لأمريكا بتقديم المساعدات الاقتصادية للصومال أيضا . ووافقت إيطاليا ، وأرسلت بعثة « مشروع مارشال » الموجودة فى روما خبراءها للصومال ، لدراسته ، وكتابة التقارير عنه . وفى سنة ١٩٥٤ أبرمت أمريكا اتفاقية مع إيطاليا بشأن المعونة الاقتصادية التى تقدمها للصومال . ومن الغريب ، أن تخفى أمريكا وإيطاليا نبأ إبرام هذه الاتفاقية عن المجلس الاستشارى للامم المتحدة رغم مخالفة ذلك لاتفاقية الوصاية التى تقضى بأن تأخذ إيطاليا رأى المجلس فى جميع المشروعات المتعلقة بتقديم الصومال الاقتصادى .

وفى فبراير سنة ١٩٥٥ عقدت الادارة الإيطالية مع الشركات الامريكىة عقود امتياز للبحث عن البترول لم تعرضها على المجلس الاستشارى للامم المتحدة أو على المجلس الاقليمى الذى يتكون من الصوماليين أنفسهم ، الامر الذى حدا بمجلس الوصاية فى دورته الرابعة عشرة فى نيويورك أن يكلف المجلس الاستشارى ببحث شروط هذه العقود ، مرة أخرى ، ويبدى رأيه فيها . وفى الصومال الآن خمسة آلاف أمريكى ، يرتدون الملابس المدنية . ومنذ عام ١٩٤٧ والامريكيون يرسلون شحنات سرية الى منطقة « ميجورتينا » فى جنوب الصومال ولا يعرف أحدا ما بداخلها ، ويدعى الامريكيون أن كل ما فى الامر أن الشركات الثلاث : سنكلير ووردجرز وستاندرز، تبحث عن البترول .

وليس هذا الصراع ، هو وحده الذى يجرى فى الصومال ، فان هناك صراعا آخر . ان أثيوبيا لها مطامع اقليمية فى الصومال .

وفى سنة ١٩٤١ انتصرت القوات البريطانية على القوات الإيطالية، وطردتها من الصومال والحبشة أيضا « أثيوبيا » ، وظلت هناك حتى

عاد الامبراطور هيلاسيلاس الى اديس أبابا ، فانسحبت بريطانيا من اثيوبيا ، وبقيت فى الصومال حتى سنة ١٩٥٠ عندما تقرر وضعها تحت وصاية ايطاليا باسم الامم المتحدة . وقبل أن تنسحب بريطانيا من الصومال ، وضعت خط حدود بين الصومال واثيوبيا وبمقتضاه انتزعت منطقة أوجادين من الصومال وأعطتها لاثيوبيا . ومنذ ذلك الحين وكل المباحثات التى ترمى الى حلها تفشل . والمنطقة ما زالت حتى اليوم فى يد اثيوبيا .

وقد عقد وفد الصومال الذى زار القاهرة فى ٣ يونيو سنة ١٩٥٥ مؤتمرا صحفيا ، وتحدث ميخائيل يوسف مارينو عن مشكلة الحدود بين الصومال والحبشة «اثيوبيا» فقال : « سلمت بريطانيا الى الحبشة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ منطقة مساحتها ٢٥ ألف ميل من الاراضى الصومالية ، يقطنها معظم أوقات السنة ثلاثمائة ألف صومالي يؤلفون ٤٠ فى المائة من مجموع سكان الصومال . وقد أرسل الشعب الصومالى وفدا مقوضا تفويضا تاما ، يتكون من أربعة مندوبين ، الى لندن للاجتماع على تسليم هذه المنطقة والمطالبة برفع هذا الغبن . . فأوضح لهم وزير الدولة البريطانى لشنون المستعمرات أنه لا يمكن الرجوع فى هذا القرار بأية حال ، وأنه لا جدوى من الكلام فى هذا الصدد ، وأن هذا التسليم قد تم توكيدا لمعاهدة عام ١٨٩٧ البريطانىة الحبشية التى تعترف فيها بريطانيا العظمى بحقوق الحكومة الحبشية فى المنطقة موضع النزاع ، وأن هذا الاعتراف ينبغى احترامه ، ولا يمكن أن يضرب به عرض الحائط .

وقد تقرر حماية صاحبة الجلالة البريطانىة للقبائل والاراضى الخاضعة لسلطانها وقضائها بناء على اتفاقيات عقدت فى حرية بين بريطانيا العظمى وقبائل المحمية فى عامى ١٨٨٤ و ١٨٨٦ . ولكن الشعب الصومالى لم يتنازل اطلاقا عن اراضيه للتاج البريطانى ، ولم يمنح صاحبة الجلالة سلطة التصرف فى اراضيه ، ويرى الشعب

الصومالي أن معاهدة سنة ١٨٩٧ باطلة من الوجهة القانونية فيما تضمنته من تسليم أراضيها الى الحبشة لان صاحبة الجلالة لا تستطيع أن تمنح ما لا تملكه .

والواقع أن الشعب الصومالي لم يكن يدري شيئا عن شروط معاهدة ١٨٩٧ حتى بدأت لجنة الحدود عملها من عام ١٩٣١ حتى ١٩٣٥ . وقد ثارت نتيجة لادراكهم حقيقة هذه الشروط ، الاحتجاجات المباشرة العنيفة ، حتى جاء الغزو الايطالي للحبشة ، واحتلال الهود والمنطقة المعلقة (وهي المنطقة موضوع النزاع) وقد حكمت بريطانيا المنطقة المتنازع عليها في الفترة ما بين عام ١٩٤١ حتى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ بواسطة حكومة عسكرية بريطانية .

وقد احطنا علما بأن مشروعية انتقال أراضيها بحكم معاهدة ١٨٩٧ البريطانية الحبشية لا يمكن الطعن فيها امام المحاكم الاهلية بالصومال ، أو المملكة المتحدة ، وأن المحكمة الوحيدة التي يمكنها أن تفصل في الامر هي محكمة العدل الدولية . ونظرا لان شعوبنا لا تكون دولة مستقلة ذات سيادة ، فليس بوسعنا الا أن نلتمس من الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تحيل المسألة الى المحكمة للاستئناس برأيها . ولن يمكن بحث التماسنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل أن تزكيه دولة من احدى الدول الاعضاء ، تتولى الدفاع عن قضيتنا أمام الجمعية . وقد رفضت بريطانيا العظمى أن تقوم بهذا الدور بل ان حكومة صاحبة الجلالة قد أخطرت الوفد بأن بريطانيا سوف تعارض قطعاً هذا الالتماس عندما تنظره الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وان الموقف بين بريطانيا العظمى والشعب الصومالي يتلخص في الآتي :

(أ) اشتركت القبائل في عقد المعاهدة بقصد المحافظة على استقلالها والابقاء على الامن والنظام في ربوعها .

(ب) عمدت بريطانيا الى التعهد بتسليم الحبشة جزءا حيويا من الاراضى التى تعهدت بحمايتها دون أن تأذن لها القبائل المحمية أو تخولها السلطة لذلك . وقد عمدت بريطانيا الى ذلك لتحصل على تعاون الامبراطور «مينيليك» ضد المهديين فى السودان .

(ح) تعهدت بريطانيا بحماية القبائل وأراضيها .

(د) صرح وزير الدولة فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٥ أمام البرلمان بأن معاهدتى ١٨٨٤ ، ١٨٨٦ لا تقلان مشروعية عن معاهدة ١٨٩٧ . ومع ذلك فإن الضمانات الواردة بهما قد تم تجاهلها وضربا بها عرض الحائط فعلا .

(هـ) صرح وزير الدولة للمستعمرات فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٥ أمام البرلمان بأن معاهدة سنة ١٨٩٧ معاهدة سيئة من عدة نواح ، ومع ذلك فإن بريطانيا لا تجد بدا من احترامها .

(ز) لقد أساء الينا حاميها ، وأبى أن ينصفنا وهو يرفض أن يسمح لنا بعرض النزاع على المحكمة الوحيدة المختصة القائمة حاليا ، بينما حثت بريطانيا دائما الحكومات الاخرى على قبول الالتجاء الى هذه المحكمة .

وقال عضو الوفد الصومالى أيضا : « ان أثيوبيا منحت شركة أمريكية امتياز البحث عن البترول فى المنطقة التى ضمت اليها ولما كان الامل كبيرا فى وجود البترول هناك فإن أثيوبيا تصر على أن هذه المنطقة جزء منها ، ولا يمكن أن يتجزأ عنها وهذا على عكس الحقيقة التاريخية القديمة ، بدليل أن نفوذ مصر كان ممتدا من قبل الى مدينة هرر فى هذه المنطقة ، وقد كانت هذه المدينة معكومة حتى عام ١٨٨٤ بمحافظ صومالى اسمه الامير عبد الله ، وكان تعيينه يتم بمعرفة الحكومة المصرية » .

وفي ٧ يونيو سنة ١٩٥٥ استعرض كمال الدين صلاح المندوب المصرى فى المجلس الاستشارى للصومال فى البيان الذى ألقاه فى مجلس الوصاية جميع النقاط التى تضمنها التقرير السنوى للإدارة الإيطالية فى الصومال وقال : « ان الاتفاقية المعقودة بين المملكة المتحدة وأثيوبيا بشأن منطقة « الهود » قد أدت الى حدوث مظاهرات فى الصومال ضد اقتطاع بعض المناطق الصومالية بموجب هذه الاتفاقية وضمها الى أثيوبيا » .

واقترح المندوب المصرى اجراء استفتاء تحت اشراف دولى فى هذه المناطق المتنازع عليها لكى يتسنى لسكانها التعبير عن رغباتهم وآرائهم بحرية .

وقد وافق مجلس الوصاية التابع للامم المتحدة على قرار بدعوة إيطاليا وأثيوبيا الى مضاعفة المساعي الرامية الى عقد اتفاق بشأن مسألة الحدود بين الصومال وأثيوبيا ، ويتضمن قرار المجلس ضرورة الوصول الى الاتفاق المذكور قبل سنة ١٩٦٠ وهى السنة التى سيصير فيها الصومال دولة مستقلة .

ونظام الحكم فى الصومال نظام غريب ..

ان المفروض كما تنص اتفاقية الوصاية - أن تقوم الحكومة الإيطالية بإدارة الصومال واعداده للحكم الذاتى .. وكان لا بد - تمشيا مع هذه السياسة أن تنفذ الإدارة الإيطالية مشروع « صوملة » الوظائف فى كافة أجهزة الدولة الادارية ، ما عدا الوظائف الفنية الرئيسية . وبدأت الإدارة الإيطالية بعد ذلك فى تنفيذ خططها للسيطرة على الحكم فى الصومال . فشكلت مجلسا إقليميا محدود العدد ، عين الحاكم الإيطالى معظم أعضائه ، وتمت الانتخابات فى فبراير سنة ١٩٥٦ .. انتخابات لم تطبق فيها أن نظم معروفة عن الانتخابات المباشرة ، بل جرت الانتخابات بطريقة غير مباشرة ، وكونت بمقتضاها أول جمعية تشريعية من سبعين

عضوا ، نالت فيها - كما سبق أن قلنا - رابطة شباب الصومال ٤٢ مقعدا ، وحزب ديجل وميرفلا ١٣ مقعدا ، والحزب الديمقراطي ٣٠ مقاعد كما ضمت الجمعية التشريعية الصومالية أربعة ممثلين عن الجالية الايطالية ، وأربعة عن الجالية العربية ، واثنين عن الجاليتين ، الهندية والباكستانية . وتختص الجمعية بالنظر فى مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة الصومالية ، وللحاكم العام الايطالى الحق فى حل الجمعية التشريعية ، وله أيضا الحق فى اصدار القوانين ، وليس للجمعية التشريعية حق دراسة هذه القوانين التى يصدرها الحاكم الايطالى .

- والحكومة الصومالية مكونة من خمسة وزراء صوماليين ، ورئيس الوزراء هو السيد عبد الله عيسى . والحكومة ورئيسها معينون من قبل الحاكم الايطالى . وقد حدد قانون انشاء الحكومة ، الاعمال والاختصاصات التى تقوم بها ، وهى المسائل الداخلية فقط ، دون التعرض لمسائل الدفاع والشئون الخارجية التى جعلها القانون من اختصاص الادارة الايطالية حتى عام ١٩٦٠ ، كما نصت المادة السابعة من قانون انشاء حكومة الصومال الوطنية ، على أن يكون للحاكم العام الايطالى الحق فى اعفاء الوزراء من مناصبهم .

وعدد وزارات الحكومة الصومالية خمس : الاقتصاد والمالية ، والداخلية ، والشئون الاجتماعية ، ووزارة الشئون العامة . ولكل وزارة مستشار ايطالى . ومن العجيب أن هناك ميزانيتين : ميزانية للحكومة وأخرى للادارة الايطالية . وميزانية الحكومة تدفعها ايطاليا ونحن اذا أمعنا النظر فى نظام الحكم فى الصومال ، تبدو أمامنا المشكلة العجوز الابيض . . والاسود .

فالحكومة الصومالية ، كل أعضائها من العنصر الاسود ، والجمعية التشريعية فى الصومال ، معظم نوابها من العنصر الاسود أيضا .

أما الحاكم العام الايطالى ، السينيور « انريكو انزيلوثى » .. وأما
موظفو الادارة الايطالية .. فكلهم من الطبقة الممتازة من البشر ..
من .. البيض !

ومن هذه النقطة نبدأ ..

السلطات كلها مركزة فى يد الحاكم العام الايطالى ، أما الجمعية
التشريعية ، أما الحكومة ، فهى موجودة اسما فقط . وهكذا استطاعت
الادارة الايطالية أن تنفذ بنود اتفاقية الوصاية ، لتبدو أمام العالم
فى صورة العاملة على تهيئة شعب الصومال للحكم الذاتى . أما
الحقيقة ، فإن الادارة الايطالية تعمل على قتل كل نواحي التقدم
والحضارة فى الصومال حتى تضمن استمرار وصايتها الى الابد .

والدعارة منتشرة انتشارا مخيفاً فى الصومال ، ونسبة الامراض
السرية هناك تبلغ ٩٠ فى المائة ، وتشجع القوانين الايطالية
الدعارة وتحى أصحابها ، ومن المؤسف حقاً أن هذه المهنة القذرة
مقصورة على الصوماليات ، ويرجع السبب فى ذلك الى قانون أصدرته
الادارة الايطالية ينص على ان الايطالى يستطيع الزواج من الصومالية
المسلمة .

ووجد الشباب الايطالى فى هذا القانون متنفساً لغرائزهم ، فقد
كانوا يهاجرون بالآلاف الى الصومال سعياً وراء لقمة العيش فى
الارض البكر ، وهناك أضناهم الحرمان ، وفكر المسئولون .. وكان
هذا القانون العجيب !

وبعد أن حلت الادارة مشكلة المهاجرين من الشبان الايطاليين ،
بدأت تفكر فى استغلال هذه الزيجات ، فقد لاحظ المسئولون أن
نتاج هؤلاء الزوجات قد كثر ، ووجدوا أن معظم الآباء يفسدرون
الصومال وقد خلفوا وراءهم أبناء لا جنسية لهم ..

وافتح جماعة من المبشرين ملجأ في الصومال ، ومهمة هذه الجماعة جمع الاطفال الصغار الذين يغادر آباؤهم الايطاليون الصومال ، وتربيتهم في الملجأ . ويطلقون على هؤلاء الاطفال « الكافيه لاتا » أى القهوة واللبن ، نسبة الى اختلاط « اللونين الاسود والابيض » فى هذه الزيجات .

أما النشاط الاقتصادي فى الصومال فتوجهه إيطاليا التى استعادت منذ توليها الادارة ما كان لها من نفوذ عندما كان الصومال جزءا من الامبراطورية الإيطالية . والبنوك التى تتحكم فى اقتصاديات الصومال هى بنك إيطاليا وفروع بنك نابلى وبنك روما فى مقدشيو وقسمايو .

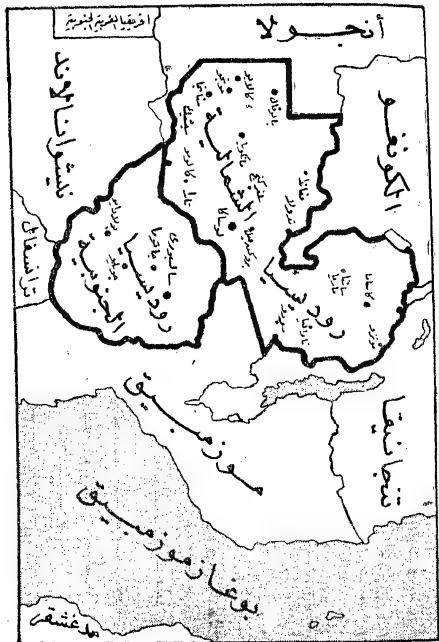
وتصر الدوائر الاستعمارية على أن تظل الموارد الاقتصادية للصومال فى نطاق المراعى والزراعة التى تكون أكثر من ٩٠ فى المائة من الدخل القومى طبقا للتقارير المرفوعة الى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة . وتصطلم جميع مشروعات التنمية الصناعية بعقبات كبيرة ومحاولات لقصر الانتاج على الموز والجلود كانتاج تقليدى لا يتطور بيد أن العوامل الأساسية فى تطور الصومال وبلوغه أهدافه فى الحرية والاستقلال ترتبط ارتباطا وثيقا بتنمية اقتصادياته واتاحة فرص التعليم والتقدم الفنى . ونسبة الجهل بين الشعب مرتفعة جدا اذ تبلغ ٩٨ فى المائة ، فليست هناك لغة موحدة ، بعضهم يتحدثون الصومالية ، والبعض يتكلم العربية ، والغالبية العظمى تتكلم الإيطالية ، وليس للغة الصومالية حروف تكتب بها ، وهناك آراء مختلفة فى هذا الموضوع . ويتزعم رئيس الوزراء السيد عبد الله عيسى ، حركة الدعوة الى الكتابة بالاحرف اللاتينية ، ولكن يعارضه الكثيرون ، ويرون أنه يجب الكتابة بالحروف العربية . وقال المندوب المصرى فى المجلس الاستشارى للصومال التابع للأمم المتحدة فى ٧ يونيو سنة ١٩٥٤ : « ان جميع الجهود قد فشلت فى انشاء أو تدريس لغة قومية فى الصومال » .

وقال ان اللغة العربية هي السائدة فى جميع أنحاء البلاد وأنه تستعمل فى أكثر العرائض والطلبات التى تقدم الى الحكومة . وان الاستفتاء الذى أجرى فى البلاد أثبت رغبة سكانها فى استعمال اللغة العربية كلغة رسمية ولذلك أطالب الادارة الإيطالية باتخاذ قرار رسمى باعتبار اللغة العربية لغة البلاد الرسمية ، .

وقد أرسلت وزارة التربية والتعليم بعثة مكونة من ٣٢ مدرسا ، الى الصومال ، لنشر الثقافة والمعرفة ، وبلغ عدد المدارس التى تشرف عليها البعثة المصرية هناك ست مدارس ، أنشئت كلها من التبرعات التى يجمعها الاهالى ، وتساهم فيها مصر . بالمدرسين . واستضافت مصر أيضا ما يقرب من مائتى طالب وطالبة من أهالى الصومال ، بين المدارس الثانوية والفنية والازهر والجامعة .

ومن المعروف أن مندوب مصر (المرحوم كمال الدين صلاح) فى المجلس الاستشارى التابع للأمم المتحدة ، طالب أمام مجلس الوصاية سنة ١٩٥٦ بتقديم الضمانات للصومال ضد أى عدوان يقع عليه بعد حصوله على استقلاله فى سنة ١٩٦٠ على غرار ما يحدث دائما من محاولات التربص الاستعمارى للدول الحديثة الاستقلال لاستئراجها الى شراك الأحلاف والارتباطات التى تكفل دوام استقلالها لحخدمة المستعمرين ومن يدورون فى أفلاكهم . بيد أن الاستعمار لا يمكن أن يرضى عن هذه الجهود بل انه يمهد منذ الآن لمعاودة الانقضاض بطريقة أو بأخرى على حقوق الشعب الصومال ومصالحه بعد سنة ١٩٦٠ ان لم يستطع ارجاع العجلة الى الوراء وتأجيل ما كافح من أجله الاحرار وما قضى به الضمير العالمى .

ويكافح الشعب الصومالى كفاحا مريرا ، لتوحيد الصومال البريطانى (الاثيوبى الآن) بالصومال الايطالى والصومال الفرنسى ، فان شعوب هذه الاقاليم الثلاثة متفقة فى اللغة والعادات . . والشعب الصومالى مدرك واع لجميع المؤامرات الاستعمارية ، وسيظل متمسكا بحقوقه وسيادته حتى يحقق أهدافه التى يصبو اليها فى الحرية . . والحياة الكريمة .



رُوديسيا

تقع أفريقيا الجنوبية بين خطي عرض ١٠° و ٣٥° جنوبي خط الاستواء ، وتتكون من مستعمرتي انجلو وموزمبيق التابعتين للبرتغال ، وعدة أراضى تابعة لبريطانيا ، على اختلاف صور التبعية ، فمنها الدومينيون الذى يتمتع بشبه استقلال ويطلق عليه اسم « اتحاد جنوب أفريقيا » واتحاد نشأ منذ سنة ١٩٥٣ باسم « اتحاد وسط أفريقيا » ويشمل روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند ، بيد أن هذا الاتحاد لم يتم بناء كيانه الاساسى بعد ، وذلك لأن روديسيا الشمالية ونياسالاند مازالتا محميتين بريطانيتين تتولى شئونهما وزارة المستعمرات . ويضاف الى ذلك كله بضع محميات هي : بتشوانالاند ، وباستوتولاند ، وسوازيلاند ، وأخيرا أفريقيا الجنوبية الغربية . وعلى الرغم من تعدد النظم السياسية والادارية السائدة فى هذه البلاد ، الا أنها تعتبر وحدة جغرافية طبيعية ، وكتلة اقتصادية متماسكة . وتبلغ مساحة الاتحاد الجديد ٤٨ ألف ميل مربع ، ويبلغ عدد سكانه ستة ملايين ونصف مليون افريقى و ٢٠٩٠٠ أوربى ، منهم ١٦٠ ألفا من روديسيا الجنوبية ، ٤٥٠٠٠ فى روديسيا الشمالية و ٤٠٧٣ فى نياسالاند . وقد بدأ تاريخ روديسيا مع تاريخ « سيسل رودس » ، الذى عمل على استغلال الثروة المعدنية سنة ١٨٩٠ ، ومنحت حكومة لندن احدى شركاته امتياز التنقيب عن المعادن على جانبي نهر الزامبيز . ولم تكن قبل ذلك منطقة معروفة ، من مناطق العالم المتحضر ، ثم جاء الرجل الابيض من أرض اتحاد جنوب أفريقيا ، يبحث عن الذهب الذى تحويه أرضها . وحكم الملك « موسيليكاتس » جزءا كبيرا من روديسيا الجنوبية فى أوائل القرن التاسع عشر ، وخلفه ابنه الملك

« لوبنجيولا » سنة ١٨٧٠ وهو الحاكم الذى وجده رودس حين قدم الى البلاد فى سنة ١٨٨٨ . وعقد ردوس مع الملك اتفاقا فى سنة ١٨٨٨ تنازل الملك بمقتضاه عن ٧٥ ألف ميل مربع من الارض فى مقابل مائة جنيه شهريا ، وألف بندقية مع ذخيرتها وقارب مدفعية على نهر زمبىرى لم يتسلمه قط .

وفى سنة ١٨٨٩ أنشأ ردوس شركة جنوب أفريقيا لاستثمار الارض الجديدة وجمعت الشركة مجموعة من المغامرين ، فتح أمامهم باب العمل الكبير ، فى « ماشونالاند » حيث رفعوا العلم البريطانى فى موقع سالسبورى العاصمة فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٩٠ . ولم يقنع ردوس بالحصول لشركته على الارض وعلى امتيازات البحث عن المعادن ، بل صمم على أن يضم أراضى أخرى الى الامبراطورية من أجل سلامة شركته ، ومن أجل هذا الهدف قامت حرب المتابيلى فى سنة ١٨٩٣ ، ويرى المؤرخون أن ردوس وأنصاره ، قد افتعلوها عن طريق حوادث الحدود الخاصة بالرى والماشية بين قبائل الماشونا والمتابيلى ، وفى هذه الحرب هزمت قبائل المتابيلى شر هزيمة ، وقامت الماشونا والمتابيلى بشن هجوم مسلح فى سنة ١٨٩٦ بيد أنها منيت بالفشل . وفى سنة ١٨٩٦ أقنع ردوس الزعماء بأن يلقوا السلاح نهائية . وأطلق اسمه على الضحيتين الجديدتين فى سنة ١٨٩٥ . وسميتا « روديسيا » .

وقد ظلت شركة جنوب أفريقيا البريطانية هى السلطة الادارية فى روديسيا بقسميها الشمالية والجنوبية فيما بين سنتي ١٨٨٩ و ١٩١٤ ، أى أن البلدين كانتا فى الواقع ملكا خاصا للشركة حتى انتهى امتيازها فى سنة ١٩١٤ ، وكان من الممكن حينئذ أن تنضم روديسيا الى اتحاد جنوب أفريقيا أو أن تصبح مستعمرة بريطانية ، بيد أن الحكومة البريطانية فضلت مد امتياز الشركة عشر سنوات أخرى . وقبل أن تنتهى مدة الامتياز الجديد ، حدث بين الشركة

والمستعمرين البيض حوادث احتكاك ، وتدخلت الحكومة البريطانية وأجرت انتخابات صورية ، كان من نتائجها إنهاء حكم الشركة واختيار المنتخبين لان تكون روديسيا مستعمرة بريطانية تابعة للتاج البريطانى وعلى الرغم من انتهاء حكم الشركة ، فما زال لها حتى اليوم بعض سلطانها القديم ، وسينتهى امتيازها فى سنة ١٩٨٦ . هذا فى روديسيا الجنوبية أما فى روديسيا الشمالية ، فقد تقدم زعماء القبائل من تلقاء أنفسهم الى السلطات البريطانية بطلب الحماية . وقد بسطت شركة رودس حمايتها على روديسيا الشمالية ، حتى سنة ١٩٢٤ ، حين أصبحت البلاد مستعمرة بريطانية .

ويملك المستعمرون البيض فى روديسيا الشمالية ٤٧ مليون فدانا ، هى أخصب أرضها ، ويدعون باقى الارض وهو ٤٨ مليون فدانا للافريقيين أصحاب الارض الحقيقيين والذى يربو عددهم على عشرة أضعاف البيض تقريبا . ومن الجائز أن يطرد الافريقى من أرضه ، اذا دعت اكتشافات المعادن ذلك بدون النظر الى الظروف الاقتصادية التى يمر بها .

وفى روديسيا الجنوبية ، تبدو التفرقة العنصرية بأجلى صورها ، وقد وضع اللفتنانت كولونيل س . ل . كاربت مشروعا لارغام الافريقيين على الرحيل من المناطق المحيطة بمستعمرات الاوربيين وحصرهم فى مقاطعات سوداء خاصة بهم تقع شمالى نهر زامبىرى .

ومن المحتتم على الافريقيين الذين ولدوا خارج روديسيا الجنوبية ، ويريدون دخولها أن يحصلوا على تصريح من ادارة الثمنون الوطنية ، يخول له دخول البلاد ، فاذا حصل على التصريح فان له الحق فى الإقامة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما للبحث عن عمل ، فاذا لم يحصل على عمل حتى انتهاء هذه المدة ألقى القبض عليه بجريمة التشرّد ، وزج به فى السجن أو نفى من البلاد !

والافريقي يجد دائما عملا ، لكثرة الاقبال على تشغيل مثل هذه العامل لضالة الاجر الذى يحصل عليه .

ولما كانت الصناعة فى حاجة الى عمال ، فقد أصدرت السلطات البريطانية فى روديسيا « قانون تسجيل اللوائح » ، وبمقتضى هذا القانون ٠٠ يسمح للنساء الافريقيات بانشاء دور للبغاء ، وتقدير العشيقات لعمال المناجم أثناء مدة تعاقدهم على العمل . ولكل رجل أن يختار المرأة التى يريد ، وليس عليه أية مسئولية مادية أو أدبية. نحوها أو نحو أطفاله منها اذا أنجب !

وايد هذا القانون الشاذ مستر مالكولم ماكدونالد. وزير المستعمرات وصدق عليه البرلمان البريطانى !!
والهدف من هذا القانون ، هو ضمان استمرار طوفان العمال ، اذ أنه مستقبل تقدم الصناعة يتوقف على وجود الايدى العاملة ، القليلة الاجر .

ويعتبر النحاس أهم صادرات روديسيا الشمالية ، اذ أن ٩٠ فى المائة من صادراتها تتكون منه . ويقيم الاوربيون - الذين يعملون فى المناجم - فى بيوت تناسب مستوى المعيشة الاوربى أما الافريقيون فيعيشون فى عنابر ويصرف لهم طعامهم بالبطاقات .
وقد قام عمال المناجم الافريقيين بعدة اضرابات ٠٠ فى سنة ١٩٣٥ ، وذلك بسبب بناء عاصمة جديدة فى لوساكا ، اذ عجز حاكم البلاد « سير هيوبرت يويخ » عن تسديد نفقات المشروع من السكان البيض ، فرفع الضرائب على الوطنيين من ٧ شلنات الى ١٢ شلن ثم الى ١٥ شلن ولما رفض الزعماء الافريقيون جباية الضرائب من الشعب ، تقرر أن تلقى مسئولية دفع الضرائب الجديدة على عاتق عمال المناجم الافريقيين عن أنفسهم وعن بلدانهم ، فطالب العمال برفع أجورهم للتمكن من دفع الزيادة المطلوبة ، بيد أن طلبهم قوبل بالرفض ، فأعلنوا الاضراب ، وخرجوا كالحصم الزاخر،

كتل بشرية متراسة ، واصطدمت بهم القوات المسلحة ، ونتج عن التصادم قتل عدد كبير وجرح عدد آخر وئارت الارساليات التبشيرية على القسوة والعنف اللذين استعملا فى قمع الثورة ، ولكن الحاكم طلب اليهم ألا يتدخلوا فى الخلافات التى تنشأ فى الدوائر الصناعية . بيد أن الحاكم اضطر - الى تأليف لجنة للتحقيق مؤلفة من اثنين من مساعديه ، وقد أعفته اللجنة - بلا مراء - من المسئولية .

وترتفع أرباح النحاس ارتفاعا كبيرا ، اذ وصلت أرباح الشركات الرئيسية الثلاث التى تديرها رؤوس الاموال الانجلو أمريكية الى ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٩ وأكثر من ٦٠٠٠٠٠٠٠ فى سنة ١٩٤٠ ، ومع هذا فقد ظلت أجور العمال ثابتة . ولما زادت أجور العمال الاوروبيين على اثر اضرابهم سنة ١٩٤٠ حاول الافريقيون انتهاز الفرصة ، وتقدموا بطلبات ، احتجاجا على كميات الطعام التى تقدم لهم ، وطالبوا ببدل غذاء لا يقل عن خمسة شلنات يوميا ، بيد أن طلباتهم رفضت رفضا باتا . وحينئذ أظهرت لجنة الاضراب موافقتها على سحب طلباتها الاصلية اذا وافقت الشركات على أن تبيع النحاس للحكومة البريطانية بأسعار ما قبل الحرب . ومرة أخرى رفض الطلب . فتقدم العمال بطلب أخير وهو دفع باقى أجورهم كى يعودوا الى بلادهم ، ورفض هذا الطلب أيضا . ووقع صدام عنيف بين العمال والسلطات . واستدعيت قوات الجيش والبوليس ، وعاد العمال الافريقيون الى المناجم على أسنة الحراب ، بعد أن سقط بعض الضحايا الذين بلغ عددهم ١٧ قتيلا و ٦٥ جريحا .

وقد ألف العمال الافريقيون اتحادا قويا فى سنة ١٩٤٩ للدفاع عن حقوقهم واستطاع فى سنة ١٩٥٣ أن ينظم اضرابا عاما . وقد خسرت الحكومة نتيجة لهذا الاضراب ٥٠٠٠٠ جنيه من الضريبة على انتاج النحاس يوميا ، كما خسرت الشركات ٧٥٠٠٠٠ جنيه فى الاسبوع الا أن الشركات قد استقرت فى النهاية على اعادة

٣٣٠٠٠ عامل دون أية عقوبة وفصلت باقى العمال الافريقيين ، كما نجحت فى خلق شعور بالعداء بين الاتحادين الابيض والاسود . ويقول « بازيل دافيدسون » فى كتابه « صحوة أفريقيا » : « لم يكن المستعمر الاوربى فى العهود السابقة ، فى غير حاجة - حين يبغي عمالا افريقيين - الا أن يخرج بنفسه للحصول على هؤلاء العمال مستخدما القوة والحداع أو أية وسيلة أخرى تفوق ذلك أو تقل عنه سوءا ، وكان الارهاب أول وسيلة استخدمت فى ذلك ، وبعدئذ ، فى جنوبى أفريقيا وروديسيا كما حدث فى الكونغو ، ظهرت العبقرية فى ابتكار ضرائب يفرض دفعها نقدا على كل أفريقى يعيش خارج المناطق التى يقوم اقتصادها على أساس التعامل النقدي - أى على أولئك الذين كانوا يزرعون أو ينتجون أو يقايضون على كل ما يحتاجونه من المؤن ، وكان ارغام هؤلاء الافريقيين على دفع ضرائب نقدية ، اذ كان المتخلفون يعاقبون بالاشغال الشاقة ، أى ارغامهم على العمل بأجر نقدي ، والى جانب هذا كان وكلاء التجنيد يطوفون بالقرى ينثون الوعود بمنح العمال دراجات وبطاطين ، وهى وعود لا تنفذ حين يصل العمال آمنين الى المنجم ا » .

ولا يقف اضطهاد الافريقيين فى روديسيا عند حد المجال الصناعى ، بل ان هذا الاضطهاد صمدى لما يحدث لهم فى الحياة العامة . فلا يسمح للافريقيين بدخول المجال العامة الاوربية فى لوساكا العاصمة ، وفى جميع المصالح الحكومية والشركات للافريقيين باب خاص يدخلون منه لقضاء مصالحهم ، غير الباب الذى يدخل منه الاوربيون .

وقد نشر تقرير « معهد جنوب أفريقيا للعلاقات العنصرية » وجاء فيه : « ان اس المشكلة يكمن فى العمل الذى لا يحتاج الى كفاية فنية كاملة ، فسائق سيارات النقل - مثلا - الاوربى يتقاضى ٣٠ جنيتها شهريا ، فى حين أن السائق الافريقى فى منجم آخر يتقاضى ثلاثة جنيهات شهريا .

ولا ينظر الاوربيون بعين الرضا الى محاولات الافريقيين لطلب المساواة فى العمل . ومن الاهداف التى يعمل من أجلها اتحاد عمال المناجم بروديسيا الشمالية ، هى عدم السماح للافريقيين بالعمل فى الوظائف التى تحتاج الى كفاية فنية كاملة أو متوسطة . أما السبب الذى من أجله يتبع الاوربيون سياسة العزلة العنصرية فهو خوفهم من أن يحل الافريقيون محلهم بسبب ضالة مرتباتهم ! »

ومما لا شك فيه أن هذا الاضطهاد سيجعل يوم الخلاص ، فكلما ارتقت البلاد فى السلم الصناعى زاد الاحتكاك بين الاوربيين والافريقيين الذين سيكتب لهم النصر بحكم كثرتهم فى المصانع والمناجم . وقرائن الاحوال تدل على أن هذا الاحتكاك سيكون مملوءا بالحقد والكراهية ولا سيما وأن الاوربيين تمور قلوبهم بالخوف من المستقبل ، ولعل أصدق برهان على ذلك الخوف والرغبة ، من وقوفهم فى وجه حق الانتخاب للافريقيين ، فمن بين ٢٠٠٠ر١٥٠٠ افريقى فى روديسيا الجنوبية لم يستدع الى الانتخاب سوى ٢٤٠ ، اذ اشترط فى الناخب أن يكون ايراده السنوى ٢٤٠ جنيهها وهو ايراد كبير ، بالنسبة للافريقيين كما اشترط فى الناخب أن يملك عقارا أو منقولا يساوى ٥٠٠ جنيه ، وأن يكون قد أمضى ثلاث سنوات فى التعليم بعد المرحلة الابتدائية وهذه الشروط كلها قاسية ، وغير متوفرة الا فى عدد ضئيل جدا من الافريقيين اذ ليس فى روديسيا الجنوبية الا مدرستين ثانويتين فقط !

وقد عارض شعب نياسالاند معارضة شديدة فى الانضمام الى الاتحاد الجديد ، فإن الافريقيون يؤمنون ايمانا عميقا ، أن مثل هذا الاتحاد اذا تم ، سيضعهم تحت أيدي المستعمرين البيض الذين أذلوا شعب روديسيا وفى سنة ١٩٥٣ ، سافر وفد يمثل شعب نياسالاند الى لندن للاحتجاج على مشروع الاتحاد ، بيد أن الملكة اليزابيث رفضت مقابلة الوفد بايحاء من الحكومة ، كما رفضت

وزارة المستعمرات الاحتجاج • ورجع الوفد الى نياسالاند يجر وراءه
أذبال الفشل • •

وقام شعب نياسالاند بزعامة « فيليب جوماني » بحركة عصيان
مدني ، احتجاجا على فكرة الاتحاد ، بيد أن البريطانيين قبضوا على
جوماني ، بتهمة اساءة استعمال سلطته كزعيم افريقي • وقد
هاجم بعض أفراد الشعب عربية البوليس وأطلقوا سراح الزعيم
الافريقي ، فسافر الى « انجولا » بيد أن البرتغاليين أعادوه ثانية الى
نياسالاند حيث قبضت عليه السلطات البريطانية ، ووضعت في
المستشفى تمهيدا لمحاكمته بيد أنه ما تقبل بدء المحاكمة •

وهب شعب نياسالاند مرة أخرى في أغسطس سنة ١٩٥٣ ،
في ثورة عارمة ، ضد السلطات البريطانية ، احتجاجا على فكرة
الاتحاد ، وعلى تملك الزراع الاوربيين مليون فدان هي أخصب أرض
نياسالاند ، بينما ترك للافريقيين مساحة ضئيلة من الأرض ، وقد
أخذت بريطانيا هذه الثورة بوحشية بالغة •

وشعب نياسالاند يذكر دائما أن بريطانيا لم تخضعه بحمد
السيف ، وإنما بالحيلة والخداع ، ويذكر السير هاري جونستون
مبعوث سيسل ردوس الذي جاء الى بلادهم في سنة ١٨٨٩ ومعه
١٠.٠٠٠ جنيه أعطاها له رودس • وفاوضه رؤساء القبائل وفي يده
هذا السحر ، على قبول الحماية البريطانية حتى قبلوا أن يدخلوا
مختارين في اخطبوط الامبراطورية البريطانية ، ووقعوا مع الملكة
فيكتوريا معاهدات جعلت من بلادهم محمية وعلى ذلك كسب
« جونستون » ورئيسه نياسالاند ، كما أبعد البرتغاليين والالمان
عن المنطقة وفوت على الدولتين جمع مستعمراتها الافريقية في
مساحة واحدة تمتد من الشرق الى الغرب • ومما لا شك فيه - كما
يقول « بازيل دافيدسون » في كتابه « صحوة أفريقيا » - أنه
لا جدوى من أن ننتظر من الازريبيين والامريكيين الذين يجنسون

أرباحا فاحشة أن يخففوا قبضتهم وقد يقول البعض انهم يجنون هذه الارباح على حساب بؤس الافريقيين الدائم ، ولكن هؤلاء الذين يقولون هذا الرأى لا يملكون أسهما تدر عليهم مثل هذه الارباح ، والبلد الافريقى الوحيد الذى دأب على بذل الجهد فى سبيل الحد من هذه الارباح هو اتحاد جنوب أفريقيا ، وهذا يرجع فى الحقيقة الى أن البيض هناك من الكثرة بحيث يطالبون بنصيبهم فى هذه الثروة التى تصدر الى الخارج ، وفى روديسيا الشمالية كانت شركات التعدين تدفع ضرائب فى سنة ١٩٥٤ بنفس المعدل الذى تدفع به الشركات الاخرى ضرائبها وهو ٢٥ فى المائة من الربح .

وفى كل مستعمرة افريقية تقريبا نجد عاملا جديدا ظهر على مسرح الحوادث وهو الاموال الامريكية الضخمة التى تستغل فى هذه المستعمرات ، فاذا دب الضعف فى الاستعمار الاوروبى من ناحية قدرته على تقديم رموس الاموال اللازمة للمشروعات الاستغلالية ، ومن ناحية انقسامه فى الرأى ، اذا دب الضعف فى الاستعمار الاوروبى اعتمد على الاستعمار الامريكى ، وقد زادت رموس الاموال الامريكية المستغلة فى استخراج المعادن الافريقية . ومما لا شك فيه اننا سنرى قريبا البضائع الامريكية ، تندفق على قارة لا تعتمد فى خلاصها الا على تشييد صرح صناعتها وعلى انتاج بضائعها بنفسها . وقد تكهن أحد رجال الاعمال الامريكين قائلا : « أنه فى خلال ربع قرن ، ستحتكر الشركات الامريكية أسواق نصف الكرة الغربى والشرق الاوسط وافريقيا واستراليا » .

ويعتقد الامريكىون أنهم يستطيعون تنمية عالم الاستعمار بما لديهم من معرفة ومن دولار ، أما هؤلاء فيبدو أنهم قانعون بجهلهم وهم يلعبون نفس اللعبة التى يلعبها أصحاب الاموال الآخرون الذين يمتصون ثروات البلاد الفقيرة ، والفارق الوحيد هو أن أصحاب الاموال الامريكىين ليسوا ملزمين بالمحافظة على القانون

والنظام فى المستعمرات ، فان لديهم دول الاستعمار الاوربية لتفعل
هذا نيابة عنهم .

وعلى الرغم من أن الاستعمار قد فرض الجهل على أغلبية الشعوب
التي وقعت فى اخطبوطه ، فان هذا لم يقف حائلا دون نحو الوعي
الوطني والعنصرى نموا واضحا . ويرجع السبب المباشر لذلك الى
سرعة انتشار الاخبار فى القارة الافريقية ، وتحطيم المبادئ
السياسية لكل ما يعترض طريقها من عقبات . وبذلك بدأت فى أفريقيا
حركات تدعو شعوبها الى الاتحاد حتى تقف كتلة واحدة قوية أمام
الظلم الاجتماعى والاستبداد السياسى ، وعدم المساواة الاقتصادية ،
وسيطرة الرجل الابيض .

وفى كل عام ينحدر آلاف من الافريقيين من شمال نهر الزمبىرى
الى اتحاد جنوب أفريقيا ، للبحث عن عمل ، وهناك يتم اتصالهم
بغيرهم من الافريقيين الذين جاءوا من جميع أنحاء القارة ، ويتولد
بينهم الشعور بالحاجة الملحة الى ضرورة اتحاد الجنس الاسود .
وقد ازداد هذا الشعور عمقا بعد التجارب المريرة التي مر بها
الافريقيون الذين جندوا فى غضون الحرب العالمية الثانية خارج
بلادهم ، اذ عمد المثقفون الافريقيون فى روديسيا ونياسالاند الى
توحيد الشعور ، الذى نشأ فى سنين الحرب . ونما وازداد قوة فى
أيام السلم .

وكان مؤتمر روديسيا الجنوبية الافريقى فى الرعيل الاول من
القوى التي عارضت محاولة الحكومة حرمان عدد من الافريقيين
الوطنيين من حق التصويت والترشيح ، اذ طالب المؤتمر بالمساواة
التامة بين الافريقيين وغيرهم فى كل ما يتعلق بشئون البلاد
السياسية .

وعمد رجال السياسة الافريقيين فى روديسيا الجنوبية أيضا الى
توحيد جميع الهيئات السياسية والعمالية المختلفة ، حتى تألفت

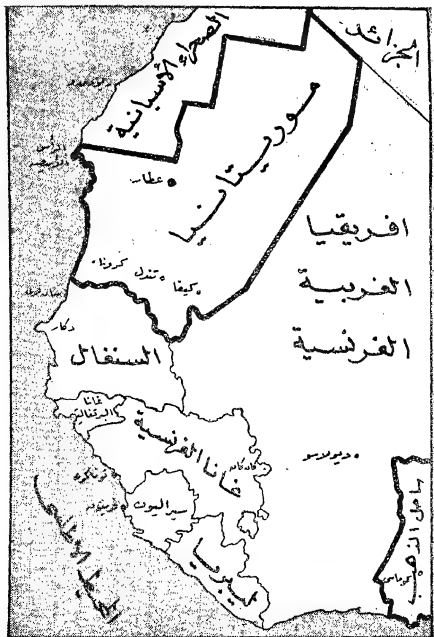
هيئة متحدة فى سنة ١٩٤٨ ، وأطلق عليها « التشكيل الوطنى للهيئات التقدمية » يعضدها اتحاد العمال الوطنيين ، وجماعة الناحيين الافريقيين ، واتحاد الصناعة والتجارة بعد اعادة تشكيله .

أما فى روديسيا الشمالية فقد ظل الافريقيون يعارضون ضم بلادهم الى روديسيا الجنوبية بسبب التفرقة العنصرية السائدة فى الجنوب .

ويتصل الشعور الوطنى فى روديسيا الشمالية اتصالا وثيقا بالمعتقدات الدينية ، اذ تبسط جمعية « برج المراقبة » نفوذها السياسى على الافريقيين هناك .

وجمعية « برج المراقبة » جمعية سرية تكونت فى الولايات المتحدة الامريكية ، وتقوم باصدار ونشر المقالات والنشرات السياسية ، وتعتبر الجمعية أن جميع حكومات العالم ، وخصوصا حكومات بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية رجس من عمل الشيطان . ومن مبادئ هذه الجمعية المساواة بين الاوربي والافريقى فى الحقوق والواجبات . وقد أصبحت هذه الجمعية أكبر قوة ثورية فى أفريقيا .

ومهما يكن من شئ فان صورة المستقبل على ضوء هذه الحقائق ، ما هى الا صورة تصورية نظرية ، فلئن كانت ذراع الدول الاستعمارية قد قوت منها رؤوس الاموال الامريكية ، لدرجة لا حد لها ، فان ذراع المقاومة الافريقية قد قوى منها الوعى الجديد، والتنظيم الجديد، والوسائل السياسية الجديدة وغيرها . وان كان ينقص شعب روديسيا المدارس والمستشفيات والكتب والاصوات الانتخابية والنواب والبرلمان ، فان الشعب يعلم أن هذه الامور تنقصه ، وهو يؤمن بحقه فيها ، وهو مصمم على أن ينال حقه فى المساواة والعزة والكرامة .



مُوريتانيا

تقع موريتانيا فى غرب أفريقيا ، وهى منطقة يختلط اسمها باسم « شنقيط » وهو الاسم العربى لساحل « ربودى اورد » الحالى .
والصحراء الغربية . وتبلغ مساحة مويتانيا مليونى كيلو متر مربع ، وعدد سكانها حوالى ٣ ملايين منهم مليونين وربع مليون من المسلمين .
و ٢٥٠.٠٠٠ من أديان أخرى . فى حين تبلغ مساحة شنقيط ٨٣٤ ألف كيلو متر مربع وعدد سكانها ٣٧٥ ألف نسمة . أما الصحراء . فتشمل مناطق أخرى منها جنوب الجزائر والسودان الفرنسى .
وهذه المنطقة صحراء جرداء بيد أنها غنية بالمعادن ، إذ يوجد فى « جيرادا » مناجم للحديد يقدر ما بها بحوالى ٢٠٠ مليون طن ، كما يوجد البترول والنحاس والذهب والمنجنيز والكوبالت والفحم فى أماكن مختلفة .

وقد فتح المغاربة هذه المنطقة فى القرن الثالث قبل الميلاد ، ثم خضعت لراية الاسلام ، وضمت نهائيا للدولة المغربية أيام حكم المرابطين « الذين حكموا هذه المنطقة حتى السنغال » . وانتشرت بها اللغة العربية عندما غزتها قبيلة بنى حسان ، وتعاقبت عليها دول اسلامية عظمى من « المورتيانيين » « دولة المرابطين والموحدين والمرتبيين » . وفى سنة ١٨٨٤ اقتطعت فرنسا الجزء الغربى من نهر « تافت » وضمته للجزائر . وفى سنة ١٨٦٠ أتاحت الفرصة لاسبانيا لتتخذ لاسطولها قاعدة لصيد السمك بساحل شنقيط « ريودى أورو » بعد أن عقدت اتفاقا مع الحكومة المغربية ، بيد أنه ليس لهذه القاعدة موقع على وجه التحديد ، وبدأت فرنسا تنبه للصحراء على الرغم من أن اسبانيا قد مضى عليها سنة دون أن تحتل هذه القاعدة المذكورة .

واستمرت هذه الحركات في غرب أفريقيا نظر بريطانيا لهذا المبدأ ، فقامت بعدة محاولات في عهد السلطان عبد الرحمن ، فكانت ترسل سفنا محملة بالهدايا والبضائع ، فتهدى الخاصة ، وتتاجر مع العامة . وكان بين ما تحمله السفن البريطانية الجغرافيون والجيولوجيون الذين ينزلون الى البر ويرسمون الخرائط ، ويكتشفون الارض . وقد عقد البريطانيون اتفاقية مع « بيروك عبد الله » من قبيلة « تكنه » وذلك لبناء مساكن ومستودعات ، وقد انتهز البريطانيون هذه الفرصة فأسسوا شركة في « سوس » وأطلقوا عليها اسم « شركة شمال غرب أفريقيا » وأرسلو مستر « لونالد ماكينزي » الذي جاب ساحل شنقيط من وادي درعة الى رأس بوجادور ، وأسس شركة أخرى بقرب طرفاية « كابوخوبي » وبنى بها في سنة ١٨٧٦ مخازن وأبراجا . ومن أجل ذلك ، تحركت الحكومة المغربية وأعلنت عن طريق النيابة السلطانية في طنجة أن الاتفاقيات المبرمة مع شيخ تكنه ليست قانونية ، إذ أن صاحب الحق في التوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات هو السلطان أو من يفوضه لذلك . وتحركت بعض القوات المغربية بقيادة مولاي الحسن لتعزيز نفوذ السلطان في هذه المناطق ، ولتفتح مرسى آخر بشنقيط ، فأنشأت مرسى « أصاكا » لتوقف نشاط الشركة البريطانية . وفي هذه الاثناء ظهرت سفينة بريطانية قرب الشواطئ المغربية وسمع السلطان بأن قائدها يوزع الارز على الاهالي ، فأرسل فرقة من الجيش أسرت ربان السفينة وأعوانه ، ثم أطلق سراحهم بعد محاولات من الحكومة البريطانية . وقد ضيق عمال سوس وشنقيط الخناق على الشركات البريطانية في المنطقتين المذكورتين ، حتى شلوا نشاطهما ، فطلبت الحكومة البريطانية تعويضا ، فوافقت الحكومة المغربية ، وتخلت بريطانيا عن « طرفاية » وعندما تم الاتفاق على ذلك أرسل السلطان المولى عبد العزيز على رأس بعثة اليها لاستلام المرسى عن السلطات البريطانية .

وظل الوضع قائما على هذا الحال ، حتى احتلت فرنسا السنغال
فى الجنوب سنة ١٩٠٣ ، وزحفت قواتها الى « كوبرلانى » وكادت
تصل الى « تاغنيت » و « الادرار » حيث قام شيخ قبيلة يدعى « ماء
العينين » واسترد « الادرار » سنة ١٩٠٦ ، وعين من قبله حاكما عليها
وعين الفرنسيون فى نفس الوقت حاكما من قبلهم على موريتانيا سنة
١٩٠٧ .

وفى سنة ١٩٠٨ اشتعلت نيران الحرب بين الاهالى ، والفرنسيين ،
واستمرت مشعلة الاوار حتى سنة ١٩١٦ حيث اضطر الاهالى الى
الاستسلام ازاء قوات تفوقهم عددا وعدة .

وعلى الرغم من أن موريتانيا غنية بمواردها الطبيعية ، التى تجعلها
هدفا لمطامع الدول الغربية ، الا أن الاهداف الاستراتيجية هى التى
تحرك هذه الدول وتحملها على محاولة تحويل موريتانيا الى قاعدة
عسكرية ، تحل محل البلدان التى فقدتها الغرب فى منطقة الشرق
الاطلسى ، أو التى أصبحت مهددة بفضل السياسة التحررية التى
بدأت تتبعها دول المنطقة .

وتعارض فرنسا فى ضم موريتانيا الى المغرب ، وتنكر على الدولة
المغربية حقوقها الطبيعية المشروعة فى المنطقة ، وفرنسا لها مصالح
اقتصادية واستراتيجية ، اذ أنها تعتبر موريتانيا امتدادا استراتيجيا
للجزائر ، وهذه المنطقة - موريتانيا - ملتقى خطوط المواصلات بين
الجزائر وفرنسا وبين ساحل العاج والسنغال وجميع المستعمرات
الفرنسية فى أفريقيا . وان بقاء فرنسا فى هذه المنطقة واشرافها على
الاهالى يعد من وجهة نظر فرنسا وسيلة عملية لضمان الحد من أى
نشاط سياسى وعدم القيام بحركات تحررية قد تؤثر لا على سكان
الصحراء فحسب بل وعلى الجزائر أيضا . ومن الاسباب القوية التى
تدعو فرنسا الى التشبث بهذه المنطقة ما بها من مواد خام . واذ
انسحاب فرنسا من موريتانيا بعد فقدتها تونس والمغرب ومشاكلها

الحالية فى الجزائر يقلل من هيبتها فى هذه المنطقة مما يساعد على قيام حركات تحررية أخرى فى الأماكن الأكثر أهمية والأهلة بالسكان على سواحل أفريقيا الغربى

أما بريطانيا وأمريكا فعلى الرغم من أنه ليس لهما مصالح اقتصادية واضحة فى المنطقة ، فإن من الواضح أن لهما مصالح استراتيجية هامة ، ولا سيما أمريكا التى تقوم الآن بوضع الخطوط العريضة للحرب القادمة ، من تجهيز القواعد العسكرية الى انشاء القواعد الجوية بعيد المدى ومما لا شك فيه أن وجود هذه المناطق تحت الاشراف الغربى « تابعة لفرنسا أو اسبانيا » يسهل لها عملية وضع القواعد اليوم أو غدا والمحافظة عليها وتأمينها فى السلم والحرب ، كما أن بقاء المنطقة بوضعها الحالى يخدم المصالح الاستعمارية أيضا ، ولذلك فانه من الطبيعى أن تعارض هذه الدول أى اقتراح يؤيد ضم هذه المناطق للمغرب أو استقلالها استقلالاً تاماً ولا سيما بعد أن انفصل شمال أفريقيا عن فرنسا .

أما اسبانيا ، فليس هناك ما يدل على أن لها مصالح اقتصادية فى « ريودى أورو » بيد أن مصالح اسبانيا الاستراتيجية فى المنطقة ، تنحصر فى أن هذه المنطقة تعتبر محطة متوسطة بين اسبانيا ومستعمراتها فى شرق وغرب أفريقيا بالإضافة الى جزر الكنارى التى تقع فى مواجهتها . وان بقاء قوات اسبانية تحمى مصالحها فى شمال أفريقيا فضلا عن مستعمرة سيدى حفى .

وتبدو مصالح المملكة المغربية فى المنطقة فيما يلى :

أولاً : مصالح اقليمية فهى تريد ضم جميع الاراضى التى يتكلم أهلها اللغة العربية ويدنون بالدين الاسلامى ، معتمدة على العلاقات القديمة وتبعيتها لها قبل الاحتلال الفرنسى .

ثانياً : مصالح اقتصادية تتعلق بمصادر الثروة المعدنية فيها واستغلالها .

ثالثا : حماية وطنها الاصلى وحدودها من جهة الجنوب من أى عدوان اسباني أو فرنسى .

رابعا : ضم هذه المناطق اليها يعطى لها قوة فى شمال أفريقيا ، تساعد على تكوين حلف شمال أفريقيا ويعزز موقفها فى زعامته .
وفيما يتعلق بهذا الاعتبار الاخير الذى يربط بين مصالح الغرب وموريتانيا ، نرى أن الدول الغربية تشجع قيام تحالف واتحاد بين دول شمال أفريقيا للتوازن مع دول الجامعة العربية فى الشرق الاوسط ، على الرغم من أن تكوين هذا الاتحاد الجديد قد يؤدى الى اثاره كثير من الخلافات وان حقق نجاحا مبدئيا . ومن هنا يبدو أن استقلال هذا الاقليم سيشجع على قيام حركات تحريرية أخرى فى الاقاليم المجاورة أكثر مما لو انضم الى المغرب ، فضلا عن أن استقلال موريتانيا سيورط فرنسا ويشغلها ويستنفد منها مجهودات مالية وعسكرية ويؤدى فى النهاية الى عدم استقرارها فى هذه المنطقة .

وقد بدأت الحركة التحريرية فى موريتانيا تتخذ مظهرا جديا فى الفترة الاخيرة ، تحت زعامة الزعيم الموريتانى « حومه ولدبابانا » بالاشتراك مع قادة جيش التحرير المغربى الذى يتزعمه الزعيم المراكشى علال الفاسى .

ويتولى زعامة موريتانيا زعيمان هما : « حومه ولدبابانا » الذى يتزعم المنطقة الشمالية التى يبلغ عدد سكانها ٢٥٠.٠٠٠ ر ٢٥٠.٠٠٠ من الاهالى البيض ، و « سيس زكريا بن خينو » وهو سنغالى الاصل . ويتزعم ٢٥٠.٠٠٠ من السكان السود .

وقد أصبحت زعامة الحركة منحصرة فى « بابانا » الذى يعترف بزعامته أيضا زعماء الصف الثانى فى موريتانيا .

والمناطق الشمالية من موريتانيا متحدة ، ويرغب سكانها فى الانضمام للمغرب . وعلى الرغم من أن عدد سكان المنطقة الجنوبية قليل ، ويتزعمهم عدد من الوطنيين ، فان البعض يرى الانضمام الى

المغرب ، في حين يرى البعض الآخر المطالبة بالاستقلال أولا فاذا نالوه ، فيمكن النظر في الانضمام الى المغرب .

ويقدر عدد أفراد جيش التحرير الموريتاني بما يقرب من ٢٠٠٠ من المجاهدين ، يقودهم بعض ضباط جيش التحرير المغربي المزودين بالأسلحة الخفيفة كالبنادق والرشاشات ، بيد أنهم يطمعون في المساعدة بالأسلحة الخاصة بمقاومة الدبابات والطائرات .

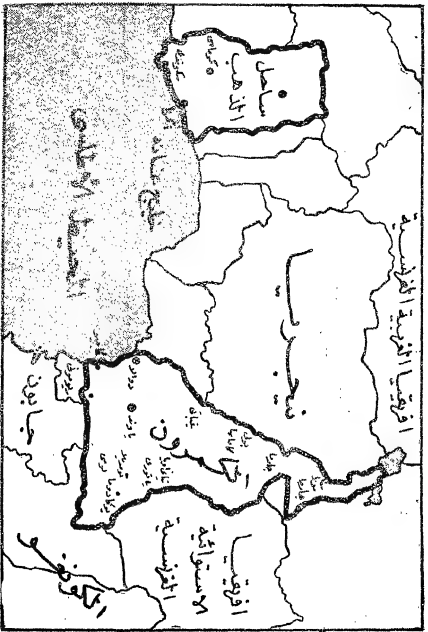
وقد قام جيش موريتانيا الوطني بنشاط كبير ضد المستعمرين الفرنسيين ، فهاجم مراكزهم ودورياتهم وأحرق عرباتهم .

ونحن نورد هنا بيان بعض المعارك التي دارت رحاها بين المكافحين من أبناء أفريقية والمستعمرين الفرنسيين .

♦ التقت فصيلة فرنسية قوامها ٣٠ جنديا عند الشمال مع بعض المجاهدين فقتل ١٤ جنديا فرنسيا وجرح اثنان واحترقت سيارتان .

♦ دارت معركة بين القوات الفرنسية والمجاهدين في جنوبي « اطار » واستمرت ٥ أيام ، وانتهت بارسال ٢٠٠ جندي فرنسي الى مستشفى اطار وسان لوى .

وكان لهذا النشاط الوطني رد فعل مضاد ، فقامت السلطات الفرنسية على اثره باعتقال كثير من الموريتانيين . وحاولت فرنسا ازاء حركة التحرير التي بدأت تشتد وتقوى ، تهدئة الشعب الموريتاني عن طريق وضع مشروع جديد لانتخاب مجلس قومي ثم تعيين حكومة أهلية يتولى فيها الرئاسة والى فرنسي وينوب عن الرئيس أحد أفراد الشعب الموريتاني ، ويكون اختصاص هذه الحكومة تدبير بعض المسائل الداخلية باستثناء الشؤون الاقتصادية والمالية والحربية والسياسية . بيد أن الشعب الموريتاني الذي بدأ يتبين حقيقة النوايا الاستعمارية ، والذي بدأ ينظم صفوفه لمواجهة قوى الاستعمار لن يتراجع ، ولن يكف عن المطالبة بحقه في الحرية والاستقلال .



الكَمَرُون

تقع الكمرون بين الأجزاء الغربية والشرقية لأفريقيا ، وهي بلاد شاسعة الأطراف تبلغ مساحتها ٥٢٥.٠٠٠ كيلو مترا ، وعدد سكانها خمسة ملايين نسمة . وهي بلاد غنية ، وأهم محاصيلها الكاكاو والبن والموز والبتروول ، وقد كشفت أكبر منابعه في سنة ١٩٥٥ ، والذهب والالمونيوم ، والاختشاب ، والكمرون غنية بالمراعي ، والحقيقة أنها هي التي تمون الكونغو البلجيكية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية باللحوم ، وهي تملك أرضا مليئة بالمواد الخام التي لم تستغل بعد . ووجود معدن الاورانيوم حدا بالفرنسيين الى عدم الجلاء عنها ، وفصلا عن ذلك فان الكمرون تملك ثلاثة عشر مسقطا للمياه يمكن استخراج الكهرباء منها حتى الجزء الجنوبي من البلاد .

والكمرون بلد زراعي ، وتكون الطبقة العاملة نحو ٦٤ في المائة من عدد السكان . ويسيطر المستعمرون الفرنسيون والانجليز على نواحي النشاط الاقتصادي ، كما يسيطون سيطرتهم على رقعة واسعة من الارض الخصبة . ويشتهق الاسم كامرون من الكلمة البرتغالية « كاميروس » ومعناها « سرطان البحر » أو الاخطبوط ذلك بأنه في سنة ١٤٨٢ قررت بعثة برتغالية تحت رئاسة « مورنادي بورجيت » أن أنهار هذه البلاد تطرح كل ثلاث سنوات طائفة من حيوانات البحر ولهذا سمي نهر الكاميروس أو وهر سرطان البحر .

وجاء بعد البرتغاليين الهولنديون الى الكمرون ، وهم يبحثون عن موانئ لسفنهم ، بيد أنهم لم يجدوا فيها ما يغريهم بالبقاء . ثم جاء البريطانيون ولكنهم لم يحاولوا الاستيطان في بادئ الامر فلم تكن مصالحهم تتعدى المصالح التجارية لشركاتهم . ورفضت وزارة

الخارجية البريطانية التي كانت تدير شئون المستعمرات حينئذ ضم الكمرون الى عجلة الامبراطورية . ولكن حينما اشتد الصراع حول تقسيم أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر خشيت بريطانيا أن تفلت الكمرون من يدها ، فتستولى عليها دولة أوربية أخرى . فأرسلت مندوبا لمفاوضة الملوك الوطنيين في عقد معاهدات ، بيد أن المندوب وصل متأخرا الى العاصمة دوالا ، اذ سبقه مندوب ألماني أبرم مع الملك معاهدة في ١٢ يوليو سنة ١٨٨٤ لمدة ٣٠ سنة ، على أساس تبادل المنافع المشتركة ، وقد اعترف في هذه المعاهدة بسيادة الكمرون التي تعهدت باستخراج المواد الاولية عن الارض ، وزراعة المحصولات في مقابل أن تتولى ألمانيا تعليم الاهالى وتضمن سلامة البلاد . وقد ظلت ألمانيا مهيمنة على الكمرون حتى قيام الحرب العالمية الاولى ، حين غزت البلاد القوات البريطانية والفرنسية ، ومنذ ذلك الوقت قسمت الكمرون بين فرنسا وبريطانيا بتفويض انتداب من عصبة الامم المتحدة .

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الكمرون تحت وصاية الامم المتحدة . وتحكم بريطانيا القسم الذي يتبعها من 'نيجيريا وتحكم فرنسا قسمها من باريس . وعاصمة الكمرون الفرنسية هي باوندى ويسكنها ٣٠٠٠٠ نسمة بينهم ٢٥٠٠ أوربي . وهي المركز الادارى فى البلاد . وعلى الرغم من أن ميثاق هيئة الامم المتحدة ينص على أن الهدف من وضع نظام الوصاية هو العمل على ترقية أهالى الاقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم ، واطراد تقدمهما نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل اقليم وشعبه ، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب عنها بعمل حريتها وطبقا لما قد ينص عليه فى شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية ، وكذلك التشجيع على احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء ،

والتشجيع على ادراك ما بين شعوب العالم من تقييد بعضهم بالبعض .
نقول على الرغم من أن بريطانيا وفرنسا قد وقعتا على ميثاق الأمم المتحدة ، ووافقنا على نص المادة الثالثة والسبعين التي تنص على أن « يقر أعضاء الأمم المتحدة - الذين يضطلعون في الحال أو في المستقبل بتبعات عن ادارة اقاليم لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتي - المبدأ القاضى بأن مصالح أهل هذه الاقاليم لها المقام الاول . ويقبلون امانة مقدسة في عنقهم ، الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الاقاليم الى أقصى حد مستطاع في نطاق السلم والامن الدولى الذى رسمه هذا الميثاق » . فانهما لم تلتزما هذه المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، وليس أدل على ذلك من التقرير الذى قدمه السيد كريشنا مينون وزير الدفاع الهندى - والذى كان مندوب الهند فى الأمم المتحدة سنة ١٩٥٤ - الى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة ، اذ هاجم فيه السياسة الفرنسية فى الكمرون هجوما لاذعا . وقال المندوب الهندى : « ان الوضع الاقتصادى فى البلاد يثير الحزن ، اذ أنه لا يتسق مع اتفاقية الوصاية ولا مع روح الدستور الفرنسى . وذلك لان المفروض أن البلاد التابعة لهيئة الوصاية يجب أن تسير فى طريق الحكم الذاتى من البداية ، بيد أن فرنسا تدير الكمرون كما لو كانت جزءا من فرنسا ذاتها ، فانهما فى الواقع ضمت الكمرون الى أرضها . وحرصت على تضليل هيئة الوصاية عن طريق تقارير زائفة ، والتفرقة العنصرية موجودة فى الكمرون كما هو الحال فى جميع مستعمرات فرنسا الاخرى » .

ويضرب كريشنا مينون مثلا على ذلك فيقول : « ان ١٢ر٠٠٠ فرنسى يمثلهم فى مجلس النواب المحلى ١٨ نائبا فى حين يمثل أهل الكمرون جميعا وهم ثلاثة ملايين ٣٢ نائبا ومعنى ذلك أن الفرنسى الواحد فى نظر القانون يعادل ١٤٠ أفريقى ، كما أن البيض لا يحاكمهم الا قضاة بيض !!

أما في الكمرون البريطاني فقد أثمرت جهود الأفريقيين رغم ضعفها وعدم اتحادها في صوت واحد قوى ، أثمرت تطورا دستوريا هو أن يقوم اتحاد جديد من مقاطعات الكمرون البريطاني الجنوبية فينفصل عن بقية البلاد في الشمال ، ويتبع من الوجهة السياسية جارتها نيجيريا في اتحاد شامل نظرا لوحدة اللغة والجنس مع الشمال . أما شعب الجنوب فيرفض الاتحاد الفيدرالي مع نيجيريا خشية تسلل قبائل « الايبوس » الكثيرة العدد الى أراضيهم ورغبة في الاستقلال بشئونهم . وقد حاولت بريطانيا ارضائهم فقررت اقامة جمعية تشريعية خاصة بهم ولا صلة لها بالبرلمان في نيجيريا ، كما حاولت بريطانيا استمالة الشعب « باقامة هيئة الكمرون للانشاء » لغرض استغلال مزارع الالمان السابقة وانتاج الموز والكاكاو والمطاط وإعادة الارباح الى الأفريقيين لبناء المدارس والمستشفيات . الا أن كل هذه المظاهر الصاروخية التالفة ، لم تصدف نظر المندوب الهندي كريشنا مينون عن الحقائق حينما زار الكمرون اذ كتب في تقريره الى هيئة الامم المتحدة يقول : « ان البريطانيين ما زالوا يستخدمون وسائل العقاب الوحشية القديمة مثل فرض غرامات جماعية على القبائل ، والتسوييف في منح الأفريقيين ولا سيما النساء حق الانتخاب في المجالس البلدية وفي الجمعية التشريعية ، وتأخر وسائل المواصلات وهو الداء الذي يقتل الكمرون بقسميها ، فان القسم لبريطاني لا يملك طرقا جيدة للنقل ، ولا تخطوطا للسكك الحديدية . والقسم الفرنسي على سعة مساحته ليس فيه سوى ٣١٥ ميلا من السكك الحديدية الضيقة أنشأها الالمانيون قبل الحرب العالمية الاولى ، وليس فيه طريق واحد حديث البناء لتسهيل النقل التجارى . بل يوجد هناك اليوم ٢٠٠٠٠ من الاقزام يعيشون في حالة يرثى لها من البسادة والعري . »

وفي ١٠ ابريل سنة ١٩٤٨ نشأ حزب اتحاد شعب الكمرون واهدافه :

- ١ - الكفاح الوطني لتوحيد البلاد واستقلالها .
 - ٢ - تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية .
- وفي الواقع ان شعب الكمرون أنكر معاهدة فرساي ان رأى فيها معاهدة ممنوحة من جانب واحد وظالمة ، ويقول الدكتور « فيليكس ولاندمبومى » رئيس الحزب : « ان معاهدة فرساي منحة لآنها من وضع قوى أجنبية ، أما كونها من جانب واحد فما ذلك الا لأن الشعب لم يستشعر فى شأنها أو يشترك فى اعدادها ، أما كونها ظالمة فلأن الكمرون لم يعلن الحرب على أحد وبالتالي لم تحمل به الهزيمة وما كان عليه أن يتحمل نتيجة هزيمة دولة أجنبية محاربة » .
- بيد أن فرنسا لم تترك الحزب يباشر نشاطه ، اذ أصدرت السلطات الفرنسية فى مايو سنة ١٩٥٥ أمرا يحل الحزب ، وأرادت أن تذر الرماد فى العيون فوضعت موضع التنفيذ ما أسسته الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى ، ولكن الوطنيين قاطعوا الانتخابات .
- وقد أتبع فرنسا فى الكمرون سياسة الارهاب والقمع ، وفى ديسمبر سنة ١٩٥٦ قتلت السلطات الفرنسية ١٥٠٠ شخص من أهالى الكمرون وكتبت جريدة « أفريقيا الاسبوعية » تقول : « منذ ذلك الوقت دخلت الكمرون فى ثورة سياسية بسبب حملات القمع المستمرة التى يقودها الفرنسيون والتى تشبه الى حد غير مشرف حملة التطهير والتهدة التى يتبعونها فى حروبهم فى شمال أفريقيا . وعلى الرغم من ضعف امكانيات وموارد الشعب الكمروني فانه مستمر فى مقاومة الاستبداد فى الغابات وفى كهوف الجبال » .
- أما السلطات البريطانية ، فقد قتلت فى ٤ ابريل سنة ١٩٥٤ اثنين من محاربى حزب الشعب ، ثم عمدوا الى حل الحزب . ونفوا ثلاثة عشر من المحاربين والزعماء من أجل المصالح الاستعمارية .
- ولكن شعب الكمرون ماض فى طريقه نحو الحرية والاستقلال ، على الرغم من الاشواك التى تعترضه ، وسيصل الى ما يصبو اليه ، وما ينشده كل افريقى . . . وهو أن تكون أفريقيا للافريقين .

ساحل الذهب "غانا"

تقع ساحل الذهب فى غرب أفريقيا ، الى الجنوب من الصحراء الكبرى وتبلغ مساحتها ٧٩ ألف ميل مربع وهى مؤلفة من ثلاثة أقسام هى :

- ١ - ساحل الذهب (على الشاطئ)
- ٢ - اشانتى الى شمال ساحل الذهب .
- ٣ - منطقة الشمال الداخلة الواقعة الى شمال اشانتى .

وساحل الذهب بأقسامه الثلاثة ، غنى بالمعادن وخاصة المنجنيز وتربته من أخصب أراضي العالم ، وأهم صادراته الزراعية الكاكاو . ونظرا لأهمية « غانا » من حيث ثروتها الدفينة وتربتها الخصبة ، وصلاحية أماكن كثيرة فيها لسكنى البريطانيين ، فقد حرصوا على جعل غانا مغلفة فى وجه جميع الشعوب الاوربية ، مدعين أنهم يريدون أن تظل البلاد « أفريقيا السوداء » لأصحابها الافريقيين السود . ومما لا شك فيه أن وراء تلك الحطة تكمن أهداف الاستعمار البريطانى البعيدة ولكن هذه الفكرة الاستعمارية لم تأت بالنتيجة المرجوة كما سيأتى .

فقد نصت القوانين على عدم السماح للبيض بامتلاك الاراضى فيها ، ولكنها سمحت باعطاء الاوربيين امتيازات للتعدين ، لذلك فان الافريقيين أنفسهم يملكون مزارع الكاكاو الواسعة ، وسائر اراضى غانا .

ويبلغ عدد السكان نحو ٤ ملايين نسمة ، ويبلغ عدد البيض ٦٧٧٥ نسمة منهم ٤٠٠٠ بريطانى . وهؤلاء البيض اما موظفون

واما ممثلون لشركات تجارية أجنبية ، وبعضهم أصحاب امتيازات
للتعدين واستخراج الثروات الدفينة .

ومن السكان ٦٦ فى المائة من الوثنين و ٣٠ فى المائة من
المسيحيين و ٤ فى المائة من المسلمين . أما عاصمة غانا فهى ميناء
أكرا ويبلغ عدد سكانها ١٤٠ ألف نسمة . وحرصت بريطانيا
كما هى عادة فى استعمارها البغيض على نشر الجهل والامية بين
صفوف الشعب . فعلى الرغم من مرور عشرات السنين على
الاستعمار البريطانى هناك . فان نسبة الامية تتجاوز ٨٥ فى المائة
من مجموع السكان . وفى المنطقة الشمالية من غانا التى يقطنها
مليون من الافريقيين لا يوجد من أبناءهم من يحمل شهادة تقرب من
شهادة الثقافة العامة فى مصر سوى ٣٠ شخصا فقط .

ولا يزال سكان غانا فى جهل مطبق ، وتنتشر مناجاة الجن
والاتصال بالشياطين وغيرها من الحرافات القديمة . ويشجع
الاستعمار هذه الاتجاهات والعقليات لضمان استمرار قيام الجهل ،
يبد أن هذا الجهل المطبق والعادات الرجعية ، لم تحل دون قيام
شعور عام ضد الاستعمار ووعى قومى للاستقلال .

وتعنى الولايات المتحدة الامريكية بغانا لاعتبارات ثقافية
واستراتيجية وتجارية . فان عددا غير قليل من أبناء ساحل العاج
نلقوا علومهم فى الجامعات والمعاهد الامريكية العليا المخصصة للزواج
وفيهما اليوم ١٤٠ طالبا من أبناء غانا . وتستورد أمريكا ٣٩ فى المائة
من انتاج غانا من الكاكاو .

ولكن أهم عامل يحدو بالامريكيين للاهتمام « بغانا » هو معدن
المنجنيز ، فالولايات المتحدة فى حاجة شديدة لهذا المعدن الثمين
لصناعاتها الكثيرة . وتعتبر الولايات المتحدة ميناء « أكرا » العاصمة
قاعدة هامة للمواصلات وخاصة بعد أن تبينت صلاحيته أثناء الحرب

العالمية الثانية عندما اتخذت أمريكا والحلفاء من ساحل الذهب «غانا» ومن ميناء أكرا قاعدة لمواصلاتهم عبر أفريقيا عندما كان البحر الأبيض المتوسط شبه مغلق في وجه الحلفاء .

وعلى أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى قامت في ساحل الذهب « غانا » حركة تطالب بالحرية والاستقلال ، ولكنها كانت محدودة الى درجة جعلت بريطانيا لا تكثر بها ، ولكن تلك الحركة اسنمرت في النمو ، واتسع نطاقها على مر السنين ، وخاصة على أيدي أبناء « غانا » الذين تلقوا العلم في الخارج ، في أمريكا وبريطانيا وغيرها .

وكانت بريطانيا تحكم غانا حكما استعماريا مباشرا ، بإدارة حاكم يعينه التاج البريطاني ويكون مسئولاً أمام وزارة المستعمرات . وكان الحاكم يدير شئون البلاد وينفذ القوانين ويحكم الشعب ، بواسطة عدد قليل من الموظفين البريطانيين وقوات عسكرية ضئيلة، وعن طريق مئات من الملوك والسلاطين والمشايخ والرؤساء من الأفريقيين أنفسهم الذين جعلهم الاستعمار مطايا له ودروعا لسياسته وأهدافه .

ولكن نمو الحركة الوطنية اضطر بريطانيا الى تعديل نظام الحكم ، فأنشأوا مجلسا تشريعيا حشدوا فيه عملاءهم وأعوانهم ولكن ذلك لم يرضى الشعب الذي أصر على الحرية والاستقلال ، فاضطرت بريطانيا مرة أخرى الى تعديل الدستور ونظام الحكم .

وفي سنة ١٩٤٧ كان لساحل الذهب « غانا » يغلى ، ويدعم الأرض تحت أقدام الاستعمار البريطاني ، والحركة الشعبية قد اكتملت لها كل عناصرها . ولم تكن الثورة تفتقد سوى الرجل الذي ينظم ويقود هذه الجموع في كفاحها من أجل الحرية . وبعد أن وحد العمال والفلاحون والمثقفون كفاحهم في حزب « المؤتمر المتحد لساحل الذهب » أجمع الزعماء على أن يستدعوا الدكتور « قوامي نكرومه » من لندن ليسندوا اليه سكرتيرية الحزب .

فى قرية نكروفول فى الاقليم الغربى لساحل الذهب ولد قوامى نكرومه فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٩ من أب حداد وأم عاملة . ورغم أن الوالدين كانا أميين ، فقد ضمما على تعليم طفلهما وأتم نكرومه دراسته الثانوية ثم سافر الى الولايات المتحدة ، وليس فى جيبه سوى عشرة جنيهات . وهناك اشتغل عامل مصعد ، ثم عمل فى غسل الاطباق بأحد المطاعم وحمالا بالسكة الحديد وعاملا فى طلاء السفن . كل ذلك كى يوفر نفقات دراسته فى الولايات المتحدة .

وفى طريق عودته الى ساحل الذهب مر بلندن حيث قرر أن يدرس الاقتصاد . وهناك اشترك نكرومه فى اتحاد طلبة غرب أفريقيا ، ثم انتخب نائبا لرئيس هذا الاتحاد فى سنة ١٩٤٥ وفى نفس العام دعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الافريقى العالمى ليعمل سكرتيرا منظما مساعدا للدكتور ماكونين .

وعقد المؤتمر الافريقى العالمى بمانشستر فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ وأعلن مائتان من المندوبين عن الهيئات الوطنية والنقابات العمالية من جميع أنحاء أفريقيا ، وجزر الهند الغربية برنامجا للوطنية الافريقية ، كما اتخذوا قرارا بتكوين السكرتارية الوطنية لغرب أفريقيا من الدكتور نكرومه وآخرين . وكان هدفها هو الدعاية لبرنامج الحكم الذاتى واتحاد مستعمرات غرب أفريقيا .

وعاد قوامى نكرومه الى ساحل الذهب . وكان كفاحه فى المؤتمر الافريقى العالمى قد أكسبه خبرة سياسية وتنظيمية جعلته أقدر رجل يتطلع اليه شعب ساحل الذهب لقيادته فى نورتى ضد الاستعمار وتجلت عبقرية نكرومه فى تطبيقه لتوجيهات المؤتمر الافريقى العالمى بتنظيم نقابات العمال والجمعيات التعاونية للفلاحين واتحادات الشباب واللجان النسائية كأدوات للكفاح الوطنى . ولا أدل على الدفعة القوية التى أحدثها نكرومه من تقرير لجنة واطسون التى قامت بالتحقيق فى اضطرابات سنة ١٨٤٨ يقول التقرير :

« بعد وصول الدكتور نكرومه بدأ حزب المؤتمر حملة قوية لكسب الاعضاء الذين كانوا يعقدون الاجتماعات التي يحضرها الآلاف وكان الدكتور نكرومه هو نجم هذه الاجتماعات » .

ولم تقتصر قيادة نكرومه على الجانب التنظيمي ، بل أخذ يوالى القيادة السياسية بتوصياته بأن يضم الحزب تحت رايته « كل انسان لديه شكوى عامة أو خاصة ضد الحكومة الاستعمارية وأن ينتهز الحزب كل شكوى كبيرة كانت أو صغيرة لاثارة الرأى العام » .

وكان لكل فرد فى ساحل الذهب شكوى . بل ان كل صدر فى ساحل الذهب كان ينطوى على ثورة عارمة ترسبت طوال أجيال من الحكم الاستعمارى .

فمنذ أن زار « سير جون هوكينز » ساحل غينيا سنة ١٥٦٢ وعاد منها بأربعمائة أفريقى باعهم فى جزر الهند الغربية مقابل ٢٥ جنيهها للرأس . أصبحت تجارة الرقيق تجارة رابحة ساهم فيها تجار بريطانيون لهم مراكز محترمة فى مجتمعهم ، حتى أنه فيما بين سنة ١٦٨٠ وسنة ١٦٨٦ كانت بريطانيا وحدها قد نقلت مليونين من الافريقين وباعتهم فى جزر الهند الغربية .

وبعد أن حرمت تجارة الرقيق دوليا أخذ الإستغلال الاستعمارى يأخذ شكلا جديدا ، فبدأ التجار البريطانيون يشجعون السكان فى ساحل الذهب على انتاج الكاكاو ، حتى أصبح المحصول الرئيسى هناك ، وأهملت كافة المحصولات الاخرى ، وبدأت تجارة الكاكاو تأخذ أبشع صور العلاقات الاستعمارية .

أصبحت اقتصاديات ساحل الذهب معتمدة تماما على الكاكاو ، وصارت أقوات المزارعين متوقفة على ارتفاع أو انخفاض سعره ، وكانت هناك ثلاثون شركة لشراء الكاكاو وتوريده ، قامت بتكوين

شركة واحدة حتى تتقدم بأقل سعر ممكن لمنتجى الكاكاو الوطنيين فيجبرون على قبول هذا السعر .

وقبل أن نمضى فى الحديث عن مهزلة أسعار الكاكاو ، نشير الى أنواع الاستغلال الاستعمارى الذى ذاقته الشعوب التى بليت بالاستعمار البريطانى .

فقد كان الزارع فى ساحل الذهب يحتاج الى مال كى ينفق منه على المحصول ، وحتى يعيش به الى نهاية الموسم ، وكان المرابون يقدمون له هذا المال فى مقابل استيلاء الدائن على المزرعة ، وقيامه بحصد المحصول لنفسه حتى يتم له استرداد دينه وفوائده ، أو أن تظل المزرعة فى يد الفلاح على أن يسلم ثلثى محصوله للدائن ، ثلثا من أصل الدين ، وثلثا مقابل الفائدة .

وكانت النتيجة فى كثير من الحالات أن هجر الفلاحون الارض واستولى عليها الدائنون وبدأوا يستغلونها لحسابهم .

وفى سنة ١٩٣٥ كان انتاج محصول الفدان الواحد من الكاكاو يتكلف حوالى سبعة جنيهاً ، يحمله الفلاح الى السوق الذى يبعد كثيراً عن أرضه ، حيث يقدم له المشتري الاوروبى ستة جنيهاً ونصف ، وبعد خصم تكاليف النقل ، كان كل ما يحصل عليه الفلاح مقابل محصوله لا يتجاوز ثلاثة جنيهاً أى أنه تحمل خسارة قدرها أربعة جنيهاً .

كانت الشركة تشتري طن الكاكاو من الفلاحين فى ساحل الذهب بمبلغ خمسة عشر جنيهاً وتقوم ببيعه فى الولايات المتحدة بخمسين جنيهاً بل كان ثمنه فى بعض الاحيان - فى سنة ١٩٢٠ مثلاً - يصل الى ١٢٠ جنيهاً .

ولم يكن التجار البريطانيون يستغلون الفلاح فى ساحل الذهب

كبائع فقط ، بل وكبشتر أيضا ، فاعتماد البلاد على محصول واحد هو الكاكاو جعلها تعتمد على الواردات البريطانية من آلات زراعية وملابس وطعام . وكانت هذه البضائع تباع لهم بأفحش الاثمان .

ونتيجة حتمية لهذه السياسة الاستغلالية ، التي كانت تستهدف افقار وتجويع شعب ساحل الذهب قام الفلاحون بأول حركة من نوعها في أفريقيا ففي أكتوبر سنة ١٩٣٧ بدأت حركة التوقف عن تسليم الكاكاو ، وعقدت الاجتماعات وكونت اللجان لمنع المربين وأصحاب الاراضي الاجانب من شل حركة التوقف ، كما أعلنت أيضا مقاطعة البضائع البريطانية ونفذ هذا القرار بكل دقة ، ولم يكن الفلاحون وحدهم في المعركة ، فقد شاركهم سكان المدن وأيدوهم تأييدا مطلقا ، وكان من أثر هذه الحركة أن هبطت واردات ساحل الذهب من منسوجات لانكشير من ١٢ مليونا ونصف مليون جنيه الى ستة ملايين ونصف مليون جنيه . وكان ساحل الذهب ثاني عميل للانكشير وحينما وجد منتجو النسيج بلانكشير أن مخازنهم قد امتلأت بانتاج لا يستطيعون تصريفه ، أغلقت المصانع وتعطل آلاف العمال البريطانيين . وكانت السلطات البريطانية تعتقد أن حركة التوقف والمقاطعة سرعان ما تعطل ولذا لم تعط الامر أهمية في بادئ الامر . فلما رأت ما أصاب لانكشير أرسلت الحكومة البريطانية لجنة برئاسة مستر وليام نويل للتحقيق ، وانتهت اللجنة الى ضرورة الغاء نظام الاحتكار في شراء الكاكاو من الوطنيين ، ورفع سعره ، الا أن الحرب العالمية الثانية كانت قد بدأت . فأسست الحكومة مجلسا حكوميا يتولى شراء الكاكاو ، ولكن المجلس لم يكن بأقل جشعا من الشركة الاحتكارية ، فقد كان يدفع ثلاثة عشر جنيها غنا لطن الكاكاو بينما كانت تبيعه الحكومة البريطانية بخمسين جنيها . فجننت من ذلك ربعا قدره ٢٤ مليون جنيه في عام واحد .

ثم تنازلت الحكومة عن احتكار شراء الكاكاو لشركة أفريقيا المتحدة التي سارت في نفس الطريق .

ويبلغ عدد هؤلاء الفلاحون الذين يقع عليهم عبء الاستغلال الاستعماري ، ثلاثمائة ألف فلاح ، وكانوا أول من بدأ حركة المقاومة ضد الاستعمار والى جانبهم ثلاثمائة ألف عامل أجير آخرين ، يعمل معظمهم في مزارع الكاكاو التي انتزعها البريطانيون من أصحابها الاصليين . ولا يقل ما يعانونه من فاقة وحرمان عن ذلك الذي يعانيه الفلاحون الذين ينتجون الكاكاو في أرضهم الخاصة .

والى جانب هؤلاء يوجد أربعون ألفا من عمال المناجم ، ولا سيما أولئك الذين يستخرجون الذهب لشركة مناجم الذهب البريطانية ، والذين بلغ ما حصلته الشركة من انتاجهم في سنة ١٩٥٤ وحدها ثمانية ملايين من الجنيهات . ويؤلف هؤلاء العمال مع زملائهم في مناجم البوكيت الذي يستخرج منه الالومنيوم ومناجم المنجنيز أقوى اتحاد للعمال في غرب أفريقيا .

ويتميز ساحل الذهب عن غيره من المستعمرات الافريقية بعدم وجود سكان من البيض وذلك لانتشار ذبابة « التسي تسي » . وقد استدعى ذلك السماح بنسبة مرتفعة نوعا ما من التعليم في ساحل الذهب لتخريج طبقة من المثقفين والمحامين والفنيين يقومون بدلا من الرجل الابيض بالاعمال الادارية والفنية التي تحتاجها الشركات البريطانية هناك ، وكما هو الحال في جميع المستعمرات وضعت الطبقة المثقفة نفسها على رأس الحركة الوطنية .

كما قامت طبقة متوسطة من سكان ساحل الذهب ، بعضها ارتبطت بالاستعمار نتيجة لارتباط عملها بالشركات الاستعمارية . والبعض الآخر يشعر بضغط الشركات الاستعمارية عليه نظرا لما يقوم به أفرادها من تجارة أو صناعة صغيرة مستقلة .

وكان الشعور الوطنى قد بدأ يتزايد عقب حركة التوقف عن تسليم الكاكاو سنة ١٩٣٧ - وبدأت الصحافة الوطنية فى الظهور .

وكما حدث فى الهند ، شهدت الحرب تطورا هائلا فى الشعور الوطنى ، وكان الجنود من أبناء ساحل الذهب يحاربون خارج بلادهم ، وعادوا يحملون وعيا جديدا بعد أن اشتركوا فى الحرب ضد الفاشية ، ورأوا بأعينهم بلادا أخرى متحررة مستقلة ، ثم كان ميثاق الاطلنطى الذى أعلن حق الامم فى تقرير مصيرها . وجاء ميثاق الامم المتحدة مؤكدا لهذا الحق . ونتيجة للتفاعل الذى تم بين الشعور الوطنى فى ساحل الذهب ، وروح التحرر التى سادت العالم تكون « المؤتمر المتحد لساحل الذهب » فى سنة ١٩٣٧ فكان أول هيئة سياسية فى هذه البلاد تتمتع بتأييد شامل من مختلف طوائف الشعب عمال وفلاحين ومثقفين وتجار . وكان الهدف الذى تركز حوله كفاح هذه الهيئة هو الحكم الذاتى فى أقصر وقت ممكن .

ومنذ نجاح حركة التوقف عن بيع الكاكاو ومقاطعة البضائع البريطانية سنة ١٩٣٧ بدأ الاستعمار البريطانى يشعر بالارض تميذ تحت أقدامه فى ساحل الذهب ، ولذلك بدأ يلجأ الى سياسته المعروفة ، ففي أكتوبر سنة ١٩٤٤ أعلن الحاكم البريطانى دستورا جديدا هللت له الصحافة البريطانية ، ووصفته بأنه أكثر الدساتير ديمقراطية فى أفريقيا الاستوائية ، وخدع الوطنيون مدة عامين بهذا الدستور ، فهو حقا كان يمنح الافريقيين فى ساحل الذهب حق انتخاب الجمعية التشريعية ولكن الاشراف الحقيقى على الوزارة كان للحاكم العام ، وحينما تأسس المؤتمر المتحد لساحل الذهب فى سنة ١٩٣٧ أعلن العمل « بكافة الوسائل القانونية والدستورية من أجل انتقال الادارة الحكومية والاشراف عليها الى أيدي الشعب فى أقصر وقت ممكن » .

واشتد النضال ضد الدستور الجديد ، الى أن قامت حركة واسعة

فى « آكرا » العاصمة لمقاطعة البضائع الاوربية واستمرت حركة المقاومة خلال شهر فبراير سنة ١٩٤٨ بأكمله فقامت مظاهرة سلمية فى آكرا ، وأمر الحاكم العام بإطلاق النار عليها فقتل تسعة وعشرون وجرح مئتان وسبعة وثلاثون وكان من جراء هذه الحوادث أن طلب المؤتمر المتحد لساحل الذهب إستقالة الحاكم العام سير جيرالد كرىزى وتأليف حكومة من الوطنيين مباشرة .

وكان رد الحكومة على ذلك هو اعلان حالة الطوارئ واعتقال ستة من زعماء المؤتمر من بينهم الدكتور نكرومه . ولم يكن اعتقال الزعماء الستة ليخيف الافريقيين ، الثائرين ، بل على النقيض زادت الحركة الوطنية انتهابا ، واجتاحت البلاد كلها موجة من الغضب . وأرسلت الحكومة البريطانية « لجنة واطسن » للتحقيق فاقترح دستوراً جديداً . وقدمت لجنة واطسن مذكرتها التى أوضحت فيها أن الدستور لم يعد صالحا للعمل ، وأنه يجب وضع دستور جديد يصوغه الافريقيون أنفسهم .

كانت الحركة الوطنية على أشدها ، وكان على الاستعمار أن يتنازل عن كثير من السلطة ، فأعطى للافريقيين حق وضع دستورهم بأنفسهم ، ولكنه كان يعمل على تمزيق الحركة الوطنية .

وعين الحاكم لجنة من أربعين عضوا لوضع الدستور الجديد سميت لجنة كوسى الدستورية وأعدت الحكومة الدعوة الى أكثر عناصر المؤتمر المتحد رجعية وهكذا بينما كان الدكتور نكرومه السكرتير العام للمؤتمر المتحد ، خارج اللجنة ، كان الدكتور « وانكا » المعروف باتجاهاته الرجعية عضوا فيها .

وكان وجود دكتور نكرومه خارج اللجنة فرصة له هو وأنصاره من شباب المؤتمر لتوجيه النقد العنيف لسياسة المهادنة التى اتبعتها اللجنة بدلا من الاصرار على مطلب الشعب فى الحكم الذاتى .

وحدث ما كان يهدف اليه الاستعمار ، فقد قام الدكتور وانكا
وزملاؤه الرجعيون من أثرياء ساحل الذهب المتزعمين للمؤتمر بتنحية
الدكتور نكرومه من منصب السكرتير العام للمؤتمر ، واجتمعت
منظمة الشباب بالمؤتمر وقررت باعتبارها عماد الحزب تكوين حزب
المؤتمر الشعبى بزعامة نكرومه .

وارتدت الضربة التى سدها الاستعمار للحركة الوطنية الى
صدره ، فلقد كانت قيادة المؤتمر حتى هذه اللحظة فى يد أثرياء
ساحل الذهب ، وهؤلاء على استعداد لخيانة الحركة الوطنية ما داموا
يصلون فى مساومتهم مع الاستعمار الى حد من المكاسب يضمنون به
مصالحهم .

أما الآن فقد تكون حزب شعبى ، وانتقلت القيادة فيه الى أبناء
ساحل الذهب الذين يختنقون تحت وطأة الاستغلال الاستعمارى ،
وأصبحت القيادة فى يد العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين .

وأصدرت لجنة كوسى مشروع دستورها فى أكتوبر سنة ١٩٤٩
وكان حزب المؤتمر الشعبى قد أصبح عميق الجذور بفروعه ولجانه
فى كل مدينة ، وقرية ، ومنجم . ودعا حزب المؤتمر الشعبى بالاتحاد
مع مؤتمر النقابات الى عقد الجمعية النيابية « لغانا » فى ٢٠ نوفمبر
سنة ١٩٤٩ وعقد الاجتماع فى أكرا وحضره ثمانون ألف مواطن .
وأصدر المجتمعون مذكرة تحدد شكل الحكومة المركزية والاقليمية
وشكل الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وطالب الاجتماع
بأن تدخل هذه التعديلات على دستور كوسى .

ولم تعر الحكومة هذه المقترحات أى انتباه . فأعلن نكرومه بأنه
إذا لم تقبل الحكومة هذه التعديلات على دستور كوسى فسيبدأ الكفاح
الايجابى . وكانت خطته فى ذلك هى عدم العنف ، وعدم التعاون .
وبدأت الحكومة فى اضطهاد زعماء حزب المؤتمر الشعبى . ولم يكن

يمر شهر دون أن يجد زعماء الحزب والنقابات أنفسهم ملقى بهم في السجون .

وتظاهرت الحكومة بالرغبة في التفاوض فدعى وزير المستعمرات الدكتور نكرومه وبعض الزعماء الذين كانت تسميهم بالمتمردين لمناقشة الموقف ، وأصر الدكتور نكرومه على طلب الاستقلال الذاتي ، وتعثرت المفاوضات . وكانت الحكومة قد أعدت جيشها وبوليسها فلما أعلن نكرومه بدء الكفاح الإيجابي أعلنت الحكومة حالة الطوارئ .

وكان العمال الحكوميون قد أعلنوا الاضراب . وأيدهم مؤتمر النقابات . واستمر الاضراب شهورا حتى أعلن نكرومه بدء الكفاح الإيجابي فازداد التغاف الشعب حول المضربين .

ولجأت الحكومة الى كل ما يمكن تصوره من أعمال الارهاب فقامت بمهاجمة مكاتب حزب المؤتمر الشعبي وصادرت ممتلكاته ، كما وزعت السلاح على التجار الاوربيين وقامت « فرق العاصفة » بهجمات مسلحة لارهاب المواطنين العزل . كما كانت تطلق النار على النساء والاطفال والرجال على مرأى من مواطنيهم بقصد اشاعة الذعر . وعطلت صحافة الحزب واعتقل زعماءه .

وكان الرجعيون من أعداء نكرومه يكشرون عن أنيابهم سرورا ، كانوا يريدون أن يتحطم حزب المؤتمر الشعبي الى الأبد ، وأن يعود الامر اليهم بالتعاون مع المستعمرين . ولكن الشعب لم يخن رأسه ، وظل الزعماء الذين أفلتوا من قبضة الارهاب يقودون منظمات الحزب التي بدأت تعمل سرا .

وبعد عامين شعرت الحكومة بما قد يؤدي اليه استمرار حالة الطوارئ من انفجار قد يعصف نهائيا بالاستعمار ، فأعلنت إلغاء حالة الطوارئ ودعت لانتخابات جديدة في فبراير سنة ١٩٥١ . وكان فوز حزب المؤتمر الشعبي ساحقا . وأصبح نكرومه أول رئيس

وزراء من الإفريقيين السود في أفريقيا المستعمرة • وبدأ الاستعمار يلجأ الى أساليبه المعتادة ، فعُمد الى أذنا به من الرجعيين ، وحُيكت المؤامرات ، ومنحت الرشاوى لزعماء القبائل المتأخرين • وسُنت حملات الدعاية ضد نكرومه « الديكتاتور الاسود » الذى أدخل النظام الحزبى فى البرلمان لكى يفرض « ديكتاتوريته » • وكاد الخلاف بين نكرومه والرجعيين يصل الى حد الاشتباكات المسلحة •

وواجه نكرومه كل هذه المكائد بجلد • واستمر فى كفاحه ضد الفساد والاحتكارات الأجنبية ، فأنشأ بنكاً أهلياً لساحل الذهب ، وأنشأ شركة وطنية لتجارة الكاكاو حتى يحطم احتكار شركة أفريقيا المتحدة • وبدأ الوطنيون يحملون فى الوظائف العامة محل الأوربيين • وأعلن نكرومه عن مناهضته للتمييز العنصرى والاستعمار فى كافة أشكاله •

ونال نكرومه فى انتخابات سنة ١٩٥٤ أغلبية مطلقة ، بعد أن منح حق الاقتراع العام لكل من جاوز الثامنة عشر عاماً •

وتحرك الاستعمار من جديد فأوعز الى أعوانه الرجعيين بتكوين حزب اتخذ لنفسه اسم « حزب حركة التحرير » وبدأ يشن هجوماً عنيفاً على نكرومه • واستغلت السلطات البريطانية الموقف فقالت انه لايد من اجراء انتخابات جديدة لحسم الموقف ، وأجريت الانتخابات فى يوليو سنة ١٩٥٦ •

وجدد الشعب ثقته بنكرومه ، ففاز حزبه بأغلب مقاعد الجمعية التشريعية ، وبذلك عبر الشعب عن عدم انخداعه بالمؤامرات الاستعمارية الرجعية •

وقد اجتمعت الجمعية التشريعية فى ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٦ ، وأصدرت توصياتها الى الحكومة بأن تطلب من الحكومة البريطانية تحديد موعد لاعلان استقلال ساحل الذهب •

وأعلنت الحكومة البريطانية في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، أنه قد
تحدد يوم ٦ مارس سنة ١٩٥٧ تاريخاً لإعلان استقلال ساحل الذهب
كدولة مستقلة في نطاق الكومنولث .

ولكن الى أين يمضي نكرومه ؟

ان نكرومه وهو يمضي بشعب ساحل الذهب الى الاستقلال في
نطاق الكومنولث أمامه عدة طرق .

أولهما : العالم الغربي ، بتكتلاته العسكرية وسياسته التي
تستهدف استمرار التوتر الدولي .

وثانيهما : المعسكر الاشتراكي .

وثالثهما : كتلة باندونج .

وثاني هذه الطرق مستبعد ، فعلى الرغم من اعتماد حزب الشعب
على تأييد اتحاد النقابات له ، فان نكرومه غير مستعد للاتجاه
يسارا ، والذين انتقدوا نكرومه لأنه شكل الوزارة في سنتي
١٩٥١ و ١٩٥٤ مع الاحتفاظ للحاكم البريطاني بحق الاعتراض على
القوانين ، ويشيرون الى سماح نكرومه بتصدير الألومنيوم الى العالم
الغربي ، وهي مادة استراتيجية لا غنى عنها في صناعة الطائرات .
ويرون أن نكرومه وقع في أخطبوط المؤامرات الاستعمارية التي
وضعتها وزارة المستعمرات . هؤلاء الكتاب واهمون ، وذلك لأن
الظروف الدولية الآن قد أوجدت مقاييس جديدة للحكم على سياسة
دولة ما ، فلم يعد جوهر المسألة هو هل تسير هذه الدولة نحو
الاشتراكية أو نحو تدعيم النظام الرأسمالي ؟ وانما أصبح جوهر
المسألة الآن هو مدى ما تقدمه هذه الدولة لتخفيف حدة التوتر
الدولي ، وابعاد شبح الحرب ، ونود أن نقول ان الكتاب الذين
ينتقدون نكرومه لأنه قبل مبدأ الارتباط بالكومنولث ، كانوا
ينتقدون من قبل نهرو حينما قبل الاستقلال في نطاق الكومنولث ،

فهل منعه الكومنولث البريطاني أو منع سيلان من أن تكونا عاملين هامين في تكييف الموقف الدولي ، وفي ابعاد شبح الحرب ؟

لقد رأينا في ساحل الذهب بعض السياسيين الذين تخلوا عن المعركة حينما تعارضت مصالحهم الذاتية مع مصالح الاستعمار ولم يكن نكرومه منهم . ورأينا مدى الثقة التي يمنحها العمال والفلاحون والمثقفون لنكرومه وهؤلاء هم أكثر القوى الوطنية نفورا من الارتباط بأحلاف الاستعمار العسكرية . ومن الصعوبة بمكان أن نتصور أن نكرومه يمكن أن يخون هذه الثقة .

ولقد أعربت الدول الآسيوية والافريقية ، عقب اعلان نتائج انتخابات يوليو سنة ١٩٥٦ عن شعورها بأن انتصار نكرومه هو انتصار للدول الآسيوية والافريقية ، وقوة جديدة لها اعتبارها في فاعلية السياسة السلمية الاستقلالية التي تتبعها هذه الدول . ومن الصعب أن يتنكر نكرومه لهذا الشعور الودى الذى تبديه نحوه دول باندونج .

وقد قالت جريدة الاهرام بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٥٩٤ : ان الصحف الوطنية فى « أكرا » تردد الآن بقوة الدعوة الى أن تكون أفريقيا للافريقيين ، وتقول الصحف الوطنية فى ساحل الذهب ان مصر تاج القارة الافريقية ، وقد ضربت المثل الطيب على أن الجهاد الصحيح فى سبيل الحرية والاستقلال لابد أن يشمر ثمرته المباركة فقد تحقق لها جلاء القوات البريطانية عن كل شبر من أراضيها جلاء كاملا بعد أن ظل الاحتلال جاثما على صدرها زهاء ٧٢ عاما .

وان موضوع « افريقيا للافريقيين » يشغل بال الاعضاء فى برلمان ساحل الذهب الذى انتخب انتخابا حرا ، ولا يشك هؤلاء البرلمانيون فى أن مصر لن تقف مكتوف الايدي أمام نهضة الشعوب الافريقية المستميتة فى الجهاد الوطنى للفوز بالحرية الكاملة والاستقلال التام .

وفى مارس سنة ١٩٥٧ دعا الدكتور نكرومه الى عقد مؤتمر يضم الدول الافريقية الاتية : مصر - أثيوبيا - ليبيريا - ليبيا - مراكش - السودان - جنوب أفريقيا - تونس .

وأوضح نكرومه الهدف من هذا المؤتمر فى المذكرات التى أرسلها الى حكومات تلك الدول ، وهو بحث مستقبل الشعوب الافريقية غير المستقلة ، ومشكلة التمييز العنصرى ، والخطوات اللازمة لتأمين استقلال وسيادة الدول الافريقية المستقلة . وقد اقترح عقد هذا المؤتمر فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٧ فى أكرا أو طنجة أو الرباط أو القاهرة . وصرح نكرومه فى ١٠ يوليو سنة ١٩٥٧ بأن الوقت قد حان لان تتكلم أفريقيا بصوت الافريقيين .

وأيدت الدول جميعها استعدادها لعقد هذا المؤتمر ، ماعدا جنوب أفريقيا الذى رفض الحضور ، وكان من البديهي أن يرفض اتحاد جنوب أفريقيا حضور المؤتمر الذى حدد أهدافه بالدعوة الى سياسة عدم الانحياز ، ومحاربة التمييز العنصرى ، والعمل على تحرير الجنس الاسود من استغلال واحتكار المستعمر الاوربى ، وذلك لان السلطات فى اتحاد جنوب أفريقيا تمارس التمييز العنصرى فى أبشع صوره .

وعلى الشعوب الافريقية والاسيوية أن تؤيد نكرومه ماديا وأدبيا حتى يشعر أنه ليس وحده فى الميدان ضد المؤامرات الاستعمارية .

الفهرس

صفحة	
٣	هذا الكتاب
٦	تمهيد
١٠	كينيا
٣٢	أوغندا
٤٠	الصومال
٥٦	روديسيا
٦٨	موريتانيا
٧٥	الكمرن
٨٠	ساحل الذهب « غانا »

فهرس الخرائط

٥	خريطة افريقيا
٩	خريطة كينيا - أوغندا - الصومال
٥٥	خريطة روديسيا
٦٧	خريطة موريتانيا
٧٤	خريطة الكمرن - ساحل الذهب « غانا »

مجموعة مصرية ١٠٠٪

تمت في مشاكل الساعة الدولية
السياسة والاجتماعية والاقتصادية
من وجهة النظر المصرية

تصدرها لجنة

كتب سياسية

صدر من هذه المجموعة ثلاثون كتابا

الكتاب الحادي والثلاثون : حق تقرير المصير
الكتاب الثاني والثلاثون : نحو علم السلام
الكتاب الثالث والثلاثون : اللاجئون
الكتاب الرابع والثلاثون : الاشتراكية التي
غدروا بها

الكتاب الخامس والثلاثون : سوريا

الكتاب السادس والثلاثون : السياسة الدولية
على ضوء القمر
الصناعي

الكتاب السابع والثلاثون : قصة السويس

الكتاب الثامن والثلاثون : أفريقيا في طريق
الحرية

دار القاهرة للطباعة

Bibliotheca Alexandrina



0510448

الثلث ٣ قروش